مجلة بحوث الشريعة

دورية علمية محكمة

تصدرها كلية العلوم الشرعية
بسلطنة عمان

العدد السادس
محرم ١٤٤٨هـ/ يوليو ٢٠٢٦م

الرقم الدولي (ISSN)
print: 2790-024X
Online: 2790-0258

مجلة بحوث الشريعة

دورية علمية محكمة

جميع الحقوق محفوظة
لكليــة العلـوم الشــرعية

مجلة بحوث الشريعة

دورية علمية محكمة

تصدرها كلية العلوم الشرعية
بسلطنة عمان

العدد السادس
محرم ١٤٤٨هـ/ يوليو ٢٠٢٦م

الرقم الدولي (ISSN)
print: 2790-024X
Online: 2790-0258

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس البحوث

الموضوع	الصفحة
افتتاحية العدد	١٣
تفسيرا هود بن محكم الهواري، وابن أبي زمنين: دراسة مقارنة «الجزء الثلاثون أنموذجًا» **ميمونة بنت سليمان الحسينية**	١٦
دور السلطة القضائية في تحقيق المبادئ السياسية بسلطنة عمان «دراسة مقارنة بين النصوص والوثائق التاريخية القضائية» **د. محمد بن سيف الشعيلي**	٤٨
مدونة الإمام مالك (ت١٧٩هـ) ومدونة الإمام أبي غانم الخراساني (ت٢٠٨هـ): دراسة منهجية مقارنة **سارة أحمد الصادق البشير**	٨٥
ضبط (مؤخرة الرحل) و(منفقة وممحقة) عند عبد الغافر الفارسي في (المفهم) «دراسة مقارنة» **د. محمد علي محمد عوض**	١١٢
اعتبار المآل في الشريعة الإسلامية: التعديل الجيني للأجنة البشرية أنموذجًا **د. حنان بنت حميد السيابية، د. ماجد بن محمد الكندي**	١٤٨
قطعة من كتاب مختصر كتاب أسامي المُحدِّثين المتفقة في الاسم مع التمييز بينهم للقاضي الحافظ أبي محمد عبد الله بن يوسف الجُرْجاني (ت ٤٨٩هـ)، اختصار وتذييل الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي المقدسي (ت ٧٦١هـ) **د. أحمد إبراهيم الباز، د. محمد خالد كلاب**	١٨٢

التعريف بمجلة بحوث الشريعة

◂ **جهة الإصدار:**

تصدر المجلة عن كلية العلوم الشرعية، وتخضع للأنظمة المعمول بها في السلطنة، وبالأخص قانون المطبوعات والنشر الصادر بالمرسوم السلطاني (٤٩/ ٨٤) وتعديلاته ولائحته التنفيذية، وكذلك قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة الصادر بالمرسوم السلطاني (٦٥/ ٢٠٠٨).

◂ **أهداف المجلة:**

- نشر البحوث العلمية المحكمة في مجالات العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية.
- إبراز جهود الباحثين من خلال نشر إنتاجهم العلمي وإتاحته للمختصين.
- تشجيع الباحثين في تخصصات العلوم الشرعية والإسلامية على إجراء البحوث ونشرها.
- الإسهام في تطوير حركة البحث العلمي في تخصصات الشريعة والدراسات الإسلامية.
- الإسهام في نشر المعرفة في مجالات علوم الشريعة الإسلامية ولا سيما المتعلقة بعمان.

◂ **مجالات النشر:**

تنشر المجلة البحوث والدراسات في مجالات العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية وما يتعلق بها، وتشمل: الشريعة والقانون – الدراسات الإسلامية – الاقتصاد الإسلامي – الثقافة الإسلامية – الحضارة الإسلامية، والعلوم المتصلة بالعلوم الإسلامية.

◂ **هيئة التحرير:**

■ **رئيس هيئة التحرير**

د. راشد بن علي الحارثي – عميد كلية العلوم الشرعية

■ **مدير التحرير**

د. سعاد بنت سعيد الدغيشية – مديرة مركز البحث العلمي

■ **الأعضاء**

أ. د. أحمد ربيع أحمد يوسف – جامعة الأزهر الشريف

أ. د. أحمد عيد عبد الحميد – جامعة الأزهر الشريف

أ. د. صالح أحميد العلي – جامعة الكويت – الكويت

أ. د. عبد العالي باي زكوب – جامعة المدينة العالمية بماليزيا

د. خالد رأفت عبدالحي الطويل – الجامعة الإسلامية بروكسيل – فرع إفريقيا

د. أحمد الصادق البشير الشايب – رئيس قسم الفقه وأصوله

د. خالد سعيد تفوشيت – رئيس قسم أصول الدين

د. أحمد بن عبيد التمتمي – رئيس قسم المتطلبات العامة

د. سالم بن سعيد بن محمد الحارثي

د. حاتم بن رشيد بن حمد السيابي

د. أشرف بن محمد بن خميس النعماني

الفاضل/ أحمد بن إسحاق بن أحمد البوسعيدي عضوا ومقررا.

■ **منسق التحرير**

الفاضل/ أحمد بن إسحاق البوسعيدي

■ **التصميم والتنسيق**

إبراهيم بن خليفة الربيعي

■ **الهيئة الاستشارية**

أ. د. عبد الله الخطيب – جامعة قطر

أ. د. أنكه إيمان بوزنيته – جامعة السلطان قابوس

أ. د. إسماعيل شندي عمايرة – جامعة القدس المفتوحة

أ. د. إلياس محمد بلكا – جامعة سيدي محمد بن عبد الله

أ. د. بشر محمد لطفي – جامعة قطر

أ. د. عبد السميع محمد الأنيس – جامعة الشارقة

قواعد النشر

مجلة بحوث الشريعة، مجلة علمية محكمة متخصصة، تصدر عن كلية العلوم الشرعية بسلطنة عمان، تعنى بنشر الدراسات والبحوث العلمية الأصيلة، التي تتوافر فيها مقومات البحث العلمي من حيث أصالة الفكر، ووضوح المنهجية، ودقة التوثيق، في مجالات العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية. ويخضع النشر في المجلة للشروط والضوابط الآتية:

◂ **شروط النشر:**

١) ألا يكون البحث منشورًا، أو مقدما للنشر إلى أي جهة أخرى، ويقدم الباحث تعهدا بذلك.

٢) ألاّ يكون البحث جزءًا من كتاب، أو بحْث منشور، أو رسالة علمية مجازة.

٣) أن تتوافر في البحث المقدّم الأمانة العلميّة، والدقّة المنهجيّة، وسلامة اللغة، مع استيفاء جميع أركان البحْث العلميّ، ومكوّناته، وفق القواعد البحثية المعتمدة. ويتحمل الباحث وحده المسؤولية القانونية التامة في حالة نشر البحث وبه إخلال بالأمانة العلمية.

٤) أن يكون البحث مكتوبًا باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية.

٥) أن يكون البحث في المجالات التي تختص بها المجلة.

٦) أن لا يقلّ عدد الكلمات عن (٦٠٠٠) ولا يزيد على (٨٠٠٠) بما في ذلك الجداول والأشكال والمراجع.

٧) تنشر المجلة المخطوط وفق الشروط الآتية:

- أن يكون محتوى المخطوط متوافقًا مع مجالات النشر وقواعده في المجلة.
- أن تكون له أهمّيّة علميّة ومرجعيّة، بما يجعله مشروع بحْث ودراسة.
- ويُبيّن الباحثُ كلَّ ذلك، وغيرَه من البيانات المُهمّة، في ورقة تأطيريّة يُرْفق بها النصّ المخطوط.
- أن لا يزيد عدد كلمات المخطوط والورقة التأطيريّة، معًا، على المحدَّد في شروط النشر.
- لا يُنشَر المخطوط مُجزَّأً.

◂ **ضوابط تسليم البحث:**

١) إرسال البحث إلكترونيا إلى المجلة عبر البريد الإلكتروني: majallah@css.edu.om.

٢) طباعة البحث بخط (لوتس – Lotus)بحجم (١٦) للمتن و(١٢) للهوامش، بصيغة وورد، مع ترك مسافة ونصف بين السطور. وتطبع الكلمات المكتوبة بالحرف اللاتيني بخط تايمز نيو رومان Times New Roman بحجم (١٢) للمتن و(١٠) للهوامش، مع ترك مسافة ٢,٥ سم على جوانب الصفحة الأربعة.

٣) كتابة البيانات الآتية باللغتين العربية والإنجليزية في صفحة مستقلة: عنوان البحث، واسم الباحث، وعنوانه، والبريد الإلكتروني، رقم الهاتف.

٤) تضمين البحث ملخّصين باللغتين العربية والإنجليزية، في حدود مائتي (٢٠٠) كلمة، ويذيلان بالكلمات المفتاحية للبحث، على ألا تتجاوز خمس كلمات.

٥) احتواء مقدمة البحث على العناصر الأساسية: موضوع البحث وأهميته وأسباب اختياره، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، والدراسات السابقة فيه، وخطته، والمنهج المتبع فيه.

٦) اشتمال خاتمة البحث على أهم النتائج والتوصيات.

٧) مراعاة قواعد التوثيق والأمانة العلمية في الهوامش وقائمة المصادر والمراجع.

٨) مراعاة عدم ذكر اسم الباحث/ أسماء الباحثين أو ما يشير إليه/ إليهم في متن البحث.

◂ **قواعد التوثيق:**

١) يُذكر التوثيق في الهوامش بأرقام مستقلة في أسفل كل صفحة على حدة.

٢) يراعى في أسلوب التوثيق في الهوامش عدم كتابة المعلومات مفصّلة إلا في قائمة المصادر والمراجع؛ وفق الأمثلة الآتية:

- عند عزو الآيات القرآنية: سورة البقرة:٥٠.
- عند تخريج الأحاديث النبوية: رواه الربيع بن حبيب في كتاب الصلاة ووجوبها، باب: في أوقات الصلاة، برقم ١٧٨، من طريق أنس بن مالك، ص١٦.

- عند ذكر المصْدر أو المرْجع: السالمي، مشارق أنوار العقول، ص٢٧٠.
- عند ذكر المرجع الأجنبي:
- Walters M.Feminism a Very Short Introductionp. 64.
- المخطوط: الرقيشي، مصباح الظلام، مخطوط، ص٨.
- الرسالة العلمية: المعولي، الدلالة اللغوية وأثرها في توجيه الحكم الشرعي عند أجوبة المحقق الخليلي، رسالة ماجستير، ص٦٠.
- المقال في مجلة محكمة: الشعيلي، السياق وأثره في الحكم على أسباب التنزيل: دراسة نظرية وتطبيقية مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، ص ٢٤٠.
- الشبكة العنكبوتية: بنعمر، الدرس اللغوي عند الأصوليين، مركز نماء للبحوث والدراسات، موقع إلكتروني.

٣) تُذكر التفاصيل في قائمة المصادر والمراجع وفق الأمثلة الآتية:

- الكتب العربية:

- الكتاب الذي خُرّج منه الحديث: الفراهيدي؛ الربيع بن حبيب، الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بين حبيب، مسقط: مكتبة الاستقامة، ط١، ١٩٩٥م.

- الكتاب المحقق: السالمي، عبد الله بن حميد، مشارق أنوار العقول، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ط١، بيروت: دار الجيل، ط١، ١٤٠٩ه/ ١٩٨٩م.

- الكتاب المترجم: دي بوجراند، روبرت، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، القاهرة: عالم الكتب، ط١، ١٩٩٨م.

- كتاب لمؤلفين معاصرين: أبو غزالة، إلهام، وحمد؛ علي خليل، مدخل إلى علم لغة النص: تطبيقات لنظرية روبرت ديبوجراند وولفجانج دريسلر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٢، ١٩٩٩م.

- الكتب الأجنبية:

- Walters M. Feminism a Very Short Introduction Oxford University Press. 2005.

- المخطوطات:

- الرقيشي، خلف بن أحمد، مصباح الظلام، دار الوثائق والمخطوطات، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، رقم ٥٢١٩٠.

- الرسائل الجامعية:

- المعولي، سيف بن سليمان بن ناصر، الدلالة اللغوية وأثرها في توجيه الحكم الشرعي عند أجوبة المحقق الخليلي، رسالة ماجستير، جامعة نزوى، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

- المجلات والدوريات:

- الشعيلي، سليمان بن علي بن عامر، السياق وأثره في الحكم على أسباب التنزيل: دراسة نظرية وتطبيقية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ٢٠١٢م، ٢٧ (٩٠)، ٢٣٩- ٢٩٣.

- الشبكة العنكبوتية:

- بنعمر، محمد، الدرس اللغوي عند الأصوليين، مركز نماء للبحوث والدراسات، موقع إلكتروني: www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?Id=35 شوهد في: فبراير، ٢٨، ٢٠٢٠م.

٤) تُضاف بعض الرموز في حال عدم توفر بعض البيانات كالآتي: بدون مكان النشر: د.م، بدون اسم الناشر: د.ن، بدون رقم الطبعة: د.ط، بدون تاريخ النشر: د.ت.

إجراءات التحكيم والنشر:

١) تقوم هيئة التحرير بالمجلة بفحص البحث فحصا أوّليا لتقرر أهليته للتحكيم أو رفضه.

٢) يُعرض البحث على برنامج الاقتباس، ويشترط أن لا تتجاوز نسبته ٣٠ ٪

٣) يُحال البحث المقبول للتحكيم إلى مختصين اثنين، لتحْكيمه علميًّا، وفي حال اختلافهما، يُعرض على هيئة التحرير؛ لتقرر الحاجة إلى إحالته إلى محكم ثالث، أو الاعتذار عن عدم نشره.

٤) في حال قبول البحث للنشر في المجلة مع التعديل يقوم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة، ويعد البحث مرفوضا إذا لم يجر الباحث التعديلات المطلوبة في المدة التي تحددها هيئة التحرير.

٥) للمجلة الحقّ في طلب حذف أيّ جزء من البحْث، أو تعْديله بما يتفق مع رؤية المجلة، وأهدافها.

٦) في حال قبول البحث من غير تعديل، أو قام الباحث بالتعديلات المطلوبة، فإنه يرسل له خطاب بالقبول النهائي متضمنا وعدا بالنشر، مع بيان العدد الذي سينشر فيه.

٧) في حال عدم قبول البحث للنشر، يتلقى الباحث إخطارا بالاعتذار عن عدم النشر في المجلة.

◂ **ملحوظات عامة:**

١) الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

٢) في حال قبول البحث للنشر تؤول جميع حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز نشره في أي منفذ نشر آخر ورقيًا أو إلكترونيًا، دون إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.

٣) للمجلة حق إعادة نشر البحوث التي سبق لها نشرها ورقيا أو إلكترونيا، دون حاجة لإذن الباحث، ولها حق منح الإذن بإدراج بحوثها في قواعد البيانات المختلفة، سواء أكان ذلك بمقابل أم بدون مقابل.

٤) يخضع ترتيب البحوث وأولوية نشرها لاعتبارات فنية تحددها هيئة التحرير.

٥) يعد قيام الباحث بنشر البحث، ورقيا أو إلكترونيا، قبل تلقي قرار المجلة بشأن نشره، أو بعد نشره في المجلة، سلوكا غير مقبول، ويحق للمجلة اتخاذ ما تراه مناسبا حيال الباحث.

افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين.

وبعد فيسرني أن أقدم **العدد السادس من «مجلة بحوث الشريعة»** والتي تصدرها كلية العلوم الشرعية بسلطنة عمان للباحثين وطلاب العلم والمهتمين بعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، راجين من الله تعالى أن تسهم هذه المجلة بجميع أعدادها في المسيرة الحضارية الإنسانية، وفي إنابة المسلمين لكتاب ربهم وسنة نبيهم، وأن تسهم بحوثها في نشر الوعي وترسيخ المعارف وبناء الأخلاق الفاضلة النابعة من هدي الشريعة الإسلامية السمحة، وأن تعنى في إبراز ما في الشريعة الإسلامية من علاج للمشاكل الإنسانية، وما ساهم به العلماء المسلمون عمومًا والعمانيون خصوصًا في بناء الحضارة الإنسانية من استنباطات شرعية وتحليلات قيِّمة؛ وذلك تحقيقًا لأهداف الكلية وتشجيعًا للبحث العلمي.

لقد طبَّقت هيئة تحرير المجلة قواعد النشر المعلنة في التعامل مع البحوث التي وردتها من فحصها وتحكيمها علميًا، فاجتازت هذه المراحل مجموعة من البحوث ينشر بعضها في هذا العدد بعد اعتمادها من هيئة التحرير.

ويسرني أن أشكر جزيل الشكر الإخوة أعضاء هيئة التحرير على ما بذلوه من جهد في استلام مخطوطات البحث وفحصها الفحص المبدئي ومتابعة تحكيمها ومراجعتها من مدير التحرير وباقي الأعضاء، وكل من ساهم في إخراج هذا العدد، سائلاً الله القدير أن يجعله في ميزان حسناتهم.

كما أنني يسرني أن أدعو الإخوة الباحثين لنشر بحوثهم في **«مجلة بحوث الشريعة»** والإعانة لبلوغ هذه المجلة الأهداف المرجو تحقيقها من وجودها؛ حتى تصبح هذه المجلة رافدًا معرفيًا ومصدرًا علميًا وعاملًا لتطوير العلوم بما يتناسب مع متغيرات العصر، وما يحدث

فيه من تطورات عالمية مهمة، إذ إن من أهداف الكلية نشر التسامح والحوار الهادف وتقبل الرأي الآخر ومناقشته بأسلوب علمي رصين بعيد عن التعصب متبع للدليل؛ حتى تؤتي هذه المعارف ثمارها وتخدم الإنسانية وتعبُر بها إلى معبر الأمان حيث الأخلاق الفاضلة، تحقيقًا لقوله تعالى: ﴿قُلْ هَـٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾.

د. راشد بن علي الحارثي

رئيس هيئة التحرير

بحوث العدد

مجلة بحوث الشريعة

ضبطُ (مؤخرة الرحل) و(منفقة وممحقة) عند عبد الغافر الفارسيّ في (المفهِم)

«دراسة مقارنة»

د. محمد علي محمد عوض

أستاذ مساعد الحديث الشريف وعلومه - جامعة الأقصى

تاريخ تلقي البحث: ٢٠٢٥/٠٩/٢٤م | تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٦/٠١/١١م

الملخص:

يتناول البحث مسألة ذات خطر واهتمام لتعلقها بباب الرواية والضبط الذي يقيمها ويسدّد مسارها، واختار لها مسألةً تشابكت فيها الأقوال ودقّت فيها منادح النظر، وتعلقت بثلاثة ألفاظ في حديثين شهيرين جميعها على وزن (مفعلة)، لكن لاختلاف الضبط فيها، فقد عرضها الباحث في ثوب ما ذهب إليه عبد الغافر الفارسي أحد أهم شرّاح مسلم ثم مقارنة قوله واختياره بما ذهب إليه غيرُه من الشرّاح ابتداءً ثم اللغويون؛ لأنّ الباب هنا باب الرواية في المقام الأول. والكلمات الثلاثة هي (مؤخرة الرحل)، وناقش الباحث كذلك هل الأفصح كونها مؤخرة أم آخِرة، ثم (منفقة وممحقة)، والمقصود هل الأولى على وزن مُفْعِلة أم مُفعَّلة أم مُفعِّلة أم غيرها؟ ويُقال نحوُه في اللفظين الآخرين. واستعمل الباحث المنهج الاستقرائي في البحث في كتب الشروح واللغة، والاستنباطي في التوجيه والتحليل السياقيّ. وانتهى الباحث إلى وجوب تقديم الرواية عند تعارض الضبط اللغويّ مع الضبط الروائيّ، وأنّ الأرجح في مُؤْخِرة أنها على مُفْعِلة، وهو ما وافق فيه عبد الغافر جمهور المحدّثين، والرواية في (مَنْفَقَة - مَمْحَقة) على وزن مَفْعَلة -وهو ما وافق فيه عبد الغافر جمهور المحدّثين. وأوصى بعدم الاستهانة في قراءة الأحاديث من الأصول، والاستعانة بكتب الشروح في ذلك، كما يجب أن تضمّن الكتب الحديثية هوامش أو حواشيَ تقيد ضبطَ الكلمات المختلف فيها بالحروف

نقلًا من تلك الشروح؛ زيادةً في مستوى الأمان من الخطأ أو السهو البشريّ المحتمل في مثل هذه المسائل.

الكلمات المفتاحية: عبد الغافر – مسلم – الضبط – مؤخرة – منفقة – ممحقة.

The Vocalization of (Mu'akhkharat Al-Rahl) and (Manfaqa and Mamhaqa) by Abd al-Ghafir al-Farisi in Al-Mufhim

A Comparative Study

Dr. Mohammed Ali Mohammed Awad

Assistant Professor of Hadith and its Sciences - Al-Aqsa University

Abstract:

This research addresses a critical and important issue related to the topic of narration and the control that establishes and guides its path. The researcher chose an issue on which opinions were intertwined and scrutiny was intensified. It concerns three words in two famous hadiths, all of which are in the form (muf'ala). However, due to their different control, the researcher presented them in the context of what Abd al-Ghafir al-Farisi, one of the most important commentators on Muslim, held. He then compared his opinion and choice with that of other commentators, first, and then with the linguists, since the topic here is primarily one of narration. The three words are (mukhrah al-rahul), and the researcher also discussed whether it is more eloquent to use them as (mukhrah) or (akhira), then (munfaqa and mumhaqa). The intended meaning is whether the former is in the form (muf'ila), (muf'ala), (muf'ila), (muf'ila), (muf'ila), or something else. Similar approaches are used for the

other two words. The researcher used the inductive approach in his research in commentaries and language books, and the deductive approach in providing contextual guidance and analysis. The researcher concluded that the narration should be presented when linguistic and narrative pronunciation conflict. It concluded that the most likely form of «mu'akhira» is muf'ila, a view agreed upon by Abd al-Ghafir, while the narration of «manfaqa - mamhaqa» is the same as the weight of «maf'ala,» a view agreed upon by Abd al-Ghafir, the majority of hadith scholars. He recommended not underestimating the importance of reading hadiths from the original sources and seeking the help of commentary books. Hadith books should also include footnotes or marginal notes that record the pronunciation of disputed words, transcribed from these commentaries, to increase the level of protection against potential human error or oversight in such matters.

Keywords: Abd al-Ghafir - Muslim - pronunciation - mufaqah - mumhaqa

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين والخلق أجمعين. أما بعد،

بابُ الضبط في ألفاظ الحديث النبوي الشريف بابٌ لطيف خطير القدر معًا، وقد جاءت مذاهب الشرّاح فيه مختلفة؛ إمّا انتصارًا للرواية وتوجيهًا لها، وهو الأوجه، أو تماشيًا مع اللغة، أو بترجيحات باعتبار السياق والوجاهة من خبرة الشارح اللغوية وجمعه المتناظر وردّه المسائل إلى الأصول ونحو ذلك.

■ مشكلة البحث:

وكانت وقفتنا هذه المرة مع شارح مسلم الشهير الذي اعتمد عليه القاضي عياض وغيره مصدرًا أصيلًا عند شرحه الصحيح، واخترنا مسألتين مهمّتين نناقشه ترجيحه الضبط فيهما؛ لأنهما كثيرتا التداخل والتشابك بل والالتباس المعنوي، وهما ضبط (مؤخرة الرَّحْل) هل

هي ساكنة الهمزة أم مسهّلتُها، وهل هي مشددة الخاء مفتوحة أم مكسورة، أم إنها مكسورة الخاء المخففة، ثم هل هي أفصح أم آخِرة الرحل وأَخَرته؟ وأسئلة مثلها نناقشها في ترجيحه في ضبط (منفقة وممحقة): هل هما على وزن مَفْعَلة أو مُفَعِّلة أو تنفرد إحداهما بما لا تطابق به الأخرى؟ ثم ننظر لماذا رجّح ما رجّحه، ونستعين بالله على ذلك بالنظر الاستقصائي في كتب الشروح وكتب اللغة، ثم نوازن ونستنبط حتى نقف بإذن الله على الأرجح موافقةً أو مخالفةً أو استدراكًا.

وبهذا يتضح **السؤال الرئيس** لهذا البحث: هل يعدّ ترجيح عبد الغافر الفارسي لضبط (مؤخرة الرحل) و(منفقة وممحقة) دقيقًا أم أنه يحتاج إلى بيانٍ ثم استدراكٍ فترجيحٍ عليه؟

ويتفرع عنه **سؤالان**:

١- ما الراجح في ضبط (مؤخرة الرَّحْل) هل هي ساكنة الهمزة أم مسهّلتُها؟ وهل هي مشددة الخاء مفتوحة أم مكسورة؟ أم إنها مكسورة الخاء المخففة، ثم هل هي أفصح أم آخِرة الرحل وأَخَرته؟

٢- ما الراجح في ضبط (منفقة وممحقة): هل هما على وزن مَفْعَلة أو مُفَعِّلة؟ أم تنفرد إحداهما بما لا تطابق به الأخرى؟

■ **أهدافُ البحث:**

١- بيانُ الراجح في ضبط (مؤخرة الرحل) مقارنةً بين عبد الغافر وغيره من الشرّاح وأهل اللغة.

٢- بيانُ الأفصح: آخِرة الرحل أم مؤخرته أو أَخَرته.

٣- عرض الأقوال في ضبط (منفقة وممحقة)؛ للترجيح في بيان وزنها بين قول عبد الغافر وغيره من الشرّاح وأهل اللغة.

■ **بواعثُ الكتابة لهذا البحث:**

١- كثرةُ الخلاف الوارد في ضبط هذه الألفاظ المذكورة؛ ما احتاج إلى تجليتها وبيان الاختلاف الواقع فيها.

٢- تعدّد منادح النظر وزواياها للشرّاح واللغويين، ما يفرض الترجيحَ والتعقيب وإفراد الخلاصة في المسألة.

٣- أما سبب اختيار هذه الألفاظ الثلاثة؛ فلجانبيْن: أولهما أنّ بابها الصرفيّ البنائيّ العام واحد بالوزن على (مفعلة) دون حصرٍ في ضبطٍ واحدٍ لها، والثاني أنّ كثرة الأقوال وشديدَ تداخلها في ضبطها أوجب إفرادها بالبحث للمقارنة والنقد والترجيح.

٤- ما وجده الباحث أثناء البحث والمقارنة أنه ليس في مختلف دواوين السنة ما يثبت الضبط نصًّا فيكون فرقانًا فاصلًا ومرجحًا قويًّا لا تقف له الآراء الأخرى كما لا يخفى، بل إنّ مسألة الترجيح الروائيّ في ضبط ألفاظ الحديث غالبًا ما يكون بابُها كتبَ الشروح؛ لأنهم ينصّون عليها بالحروف أو الأوزان المقابلة غالبًا، ولذا جنح الباحث إلى هذا المسلك الطبيعيّ.

■ **أهميةُ البحث:**

١- تعلقه بألفاظ المصدر الثاني للوحي؛ سنةِ رسولنا الكريم ﷺ.

٢- خطورة هذه المسألة التي قد يُحكم على المتلفّظ بكلام النبيّ ﷺ على غير ما ذكر بأنه داخلٌ في عموم الكاذبين عليه.

٣- كثيرٌ من الألفاظ التي داخلها اللحن مردُّها إلى الاشتهار الخطأ على اللسان، فيأتي هذا البحث رسالةً لإعادة تقعيد النظر الصحيح في ضبطها وحمايتها من التصحيف والتحريف.

■ **مناهج البحث:**

١- الاستقرائيّ في البحث في كتب الشروح واللغة؛ لجمع الأقوال ورصدها.

٢- الاستنباطيّ في التوجيه والتحليل السياقيّ.

٣- المقارِن؛ بعرض رأي عبد الغافر على الأقوال التي ذكرت ضبط الكلمات المبحوثة؛ لمعرفة الاتفاق والاختلاف.

٤- النقديّ؛ بعرض الأقوال على الرواية، وهي أعلى حالات القَبول، ثمّ الترجيح بالأكثريّة، أو الأصحيّة السياقيّة، وغيرها من الوجوه الواردة في الإطار ذاته.

■ **الدراسات السابقة:**

يبدو من ظاهر العنوان وسياق العمل في البحث، بل وما بحث فيه الباحث بجدّ أنّ هذه المسألة لم يسبق أن أُفردت بعمل مستقل. والله أعلم

■ **قالب البحث: فيه تمهيد، وثلاثة مباحث، وفق ما يلي:**

تمهيد: معنى الضبط

أولًا: الضبط لغةً

ثانيًا: الضبط اصطلاحًا

المبحث الأول: ترجمة عبد الغافر الفارسي، والتعريف بكتابه المفِهم

المطلب **الأول:** ترجمة عبد الغافر الفارسيّ

المطلب **الثاني:** التعريف بكتابه المفهِم

المبحث الثاني: ضبطُ (مؤخرة الرحل) بين عبد الغافر الفارسيّ والشرّاح

المطلب **الأول:** ما وجوهُ الضبط لـ(مؤخرة)؟ وما الرواية فيها؟

المطلبُ **الثاني:** أيّهما أفصح؛ مؤخِرة الرحل أم آخِرته؟

المبحث الثالث: ضبط (منفقة وممحقة) بين عبد الغافر الفارسيّ والشرّاح

المطلب **الأول:** الضبط بـ: مَنْفَقَةٌ، مَمْحَقَةٌ.

المطلب **الثاني:** تحقيق مسألة نسبة تشديد اللفظين للمحدّثين.

المطلب **الثالث:** ضبط ممحقة على مَفْعِلة.

ثم **خاتمة**، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

تمهيد: معنى الضبط

■ **أولًا: الضبط لغةً**

جاء في العين: الضبط لزومُ شيءٍ لا يفارقه في كل شيء، والضابط: شديد البطش والقوة والحسم[١]، والمعنى أن الضبط يحتاج قوة وتنبهًا ويقظة وملازمة لذلك حتى تصير سجية عند المرء، فلا يوصف بها إلا بديمومة ممارستها مع ثباتٍ عليها. وجاء نحوُه في القاموس، قال: وتضبّطه؛ أخذه على حبسٍ وقهر[٢]. والضمير هنا إمّا يعود على الضابط أو المضبوط، فإذا كان الأولَ فمعناه حبسُه مبحوثَه على مراده قهرًا له حتى يوصله إلى مطلوبه. وإذا كان الثاني فكأنه حبس الضابط له على استعمال أجلّ الأدوات وأمثلها في تحقيق مسائله، فهو في الحالين حصرٌ على جانب القوة لنوال أفضل نتاج، كما قال: «ضبطه؛ حفظه بالحزم». والحزم بمعنى القوة، لكنه أخصُّ منه بإفادة عدم التراخي وعدم التواني.

وجاء في المحيط: تضبطت الإبل إذا استوسعت عشبًا وامتلأت بطونها[٣]، وهو تعريف بالوسيلة؛ فحتى تكون ضابطًا يجب أن تمتلئ من المسألة المبحوثة، وتتوسع في درس كل ما يتصل بها، وتستقصي ليكون ضبطك مشارًا إليه بالبنان.

في حين جاء في المقاييس، أن الأضبط هو الذي يعمل بكلتا يديه جميعًا[٤]، وفي هذا كناية عن استعمال جميع الوسائل المتاحة بلا توانٍ ولا تأخير.

ويتحصل من هذا أنّ الضبط في كتب اللغة يتناول التعريف إمّا بالوسيلة أو النتيجة لا الماهيّة التي هي تقييدُ الشيء بما يضمن عدم اللبس فيه؛ كتقييد اللفظ بالحرف أو القلم حتى لا يزلّ اللسان أو ينحرف المعنى، ووسائل الضبط المذكورة: ملازمة الشيء دومًا، وأخذه بقوة وحسم، وحفظه بحزم، والعكوف عليه باستقصاء ما يتصل به واستيعاب ما ينتمي إليه. أو لعلّ التعريفَ لغويٌّ عامّ؛ ليتناوله كلُّ صاحب اتجاه في سياقه الخاصّ مستفيدًا ومكيّفًا.

■ **ثانيًا: الضبط اصطلاحًا**

ابتداءً فليس المقصود بالبحث هنا الضبط في اصطلاح المحدثين مباشرة؛ بل من وجه ما

(١) الخليل، العين ج٧، ص ٢٣.

(٢) الفيروزابادي، القاموس المحيط، ص ٨٢٧.

(٣) ابن عباد، المحيط في اللغة، ج٧، ص ٤٥٧.

(٤) ابن فارس، مقاييس اللغة، ج١، ص ٣٢٦.

يؤدي للمقصود، فضبط الصدر يشترط النقل الشفاهيّ عند المتقنين الأثبات، وضبط السطر يستلزم أن يقيد في كتابه ما يصونه عن التصحيف والتحريف، أو يوجه تلاميذه لذلك أثناء الدرس فيضيفوه عنه، فيتحقق الضبط المراد هنا.

ولذا فإن أقرب ما يعبر عن مقصود البحث ما جاء في التعريفات: سماع الكلام كما يحقّ سماعه، ثم فهم معناه الذي أريد به، ثم حفظه ببذل مجهود، والثبات عليه بمذاكرته لحين أدائه إلى غيره[1].

والسماع هنا وجهٌ يدخل فيه القراءة الصحيحة من مصدر معتمدٍ محققٍ ضابطٍ بالحرف أو القلم، ثم الفهم عاصمٌ من أن يختلّ المقصود، ولذا يقتضي حراسته بحفظه إمّا صدرًا، أو سطرًا، أو تعليمًا ومذاكرةً، وأداءه وفق ذلك.

ويعرفه الباحث بـ: تقييد اللفظ بالقلم أو الحروف؛ ببيان المعجم والمهمل والحركات، أو بالوزن أو مثال الوزن، وقد يضاف له بيانُ معناه، وصولًا لقراءته الصحيحة، وحفظًا له عن التصحيف والتحريف[2].

المبحث الأول: ترجمة عبد الغافر الفارسي، والتعريف بكتابه المفهِم

■ المطلب الأول: ترجمة عبد الغافر الفارسيّ

تعريفٌ به وصفاته: أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي، المحدث المؤرخ، الإمَامُ، العَالِمُ، البارع، الحَافِظُ، من أهل نيسابور وخطيبها. ولد سنة ٤٥١هـ، وكان من أهل الفضائل، إمامًا فاضلًا، متفنّنًا، فصيحًا مفوَّهًا، فَقِيْهًا مُحَقِّقًا، وَمُحَدِّثًا

(١) الجرجانيّ، التعريفات، ص ١٧٩.

(٢) ملاحظتان: ١- التقييد بالقلم نحو (جُرَيْج)، وبالحروف: بالجيم المعجمة المضمومة في أوله ومثلها في آخره، بينهما راء مهملة مفتوحة، وياء مثناة تحتانية آخر الحروف ساكنة، مصغرًا. أما التقييد بالوزن فمثل: مُؤْخِرَة على مُفْعِلَة، ومثال الوزن: خُرَاج كغُرَاب، وبَشِيت كأَمِير.
٢- الاكتفاء بتقييد القلم ليس مأمونًا، ولذا أرى واجبًا أن يقيَّد مع ضبطه كذا بيانُ ضبطه بالحروف في الهامش أو الحاشية؛ لأنّ الباحث وجد في الكتب المطبوعة كثيرًا من أخطاء ضبط المحققين بالقلم خلافًا لما ينقلونه بالحروف! ويتحصل من هذا أن من أهم فوائد الضبط: القراءة الصحيحة غير الملحونة للنصّ، وصيانة الكلام عن سوقه في غير اتجاهه.

مُجَوِّدًا، وَأَدِيبًا كَامِلًا، عارفًا بالحديث واللغة، وهو آخِرُ مَنْ رَوَى صَحِيحَ مُسْلِمٍ عَنِ الْجُلُودِيِّ[1].

شيوخه: سمع أباه أبا عبد الله إسماعيل، وجدَّه لأمه أبا القاسم القشيري، وجدته أم البنين فاطمة بنت أبي علي الدقاق، وأبا حامد بن الحسن الأزهري، وأبا نصر عبد الرحمن بن علي بن موسى التاجر، وأبا صالح أحمد بن عبد الملك المؤذن، وأبا بكر يعقوب بن أحمد الصيرفي، وأبا بكر أحمد بن منصور ابن خلف المغربي، واختلف إلى إمام الحرمين الجوينيّ أَرْبَعَ سِنِينَ فَعَلِقَ عَنْهُ الْخِلافَ وَالْمَذْهَب، وجماعة كثيرة سواهم.

ومن تلاميذه: الحَافِظ أَبُو الْقَاسِم ابن عَسَاكِر، وَأَبُو سعد ابن السَّمْعَانِيّ، وَأَبُو الْعَلَاء الهمذاني.

مؤلفاته: وهو صاحب تصانيف حسنة كـ«سياق التاريخ لنيسابور»، و«المفهِم في صحيح مسلم»، و«الذيل على تاريخ الحاكم النيسابوريّ»، و«مَجْمَعِ الغَرَائِبِ فِي غَرِيْبِ الحَدِيْثِ»، وله شعرٌ مليحٌ رائقٌ رشيقٌ، ونتف، وطرف، وتصانيفه تدل على كمال فضله، وتبحره في الأدب.

وفاته: سنة ٥٢٩هـ. وعاش ثمانيًا وسبعين سنة.[2]

■ المطلب الثاني: كتابُ عبد الغافر الفارسيّ (المفهِم لصحيح مسلم)

ذكر عبد الغافر في خطبة كتابه أنه وقع اختياره على صحيح مسلم؛ لحاجته لشرح مختصٍّ ببيان غريبه، لكن فيما تمسّ إليه حاجة الطلبة، يعني أنه لن يكون موسعًا، وجعله على ترتيب أبواب مسلم، لا على حروف الهجاء في أصول الكلمات الغريبة، يقول: «عمدت إلى تعليق أوراقٍ في غرائب هذا الصحيح مختصة على ترتيبه، أفسرها تفسيرًا منقولًا عن أئمة اللغة الثقات، المودعة تضامينَ كتبهم؛ على طريقة الاختصار من غير شرح يطول، واستشهادٍ

(١) هو محمد بن عيسى بن عَمْرَوَيه، أبو أحمد النَّيْسَابُوري الْجُلُودي الزّاهد، راوي «صحيح مسلم» -عَنْ إِبْرَاهِيْمَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سُفْيَانَ الفَقِيْهِ-. قال الحاكم: هو من كبار عُبّاد الصُّوفية وكان يورّق بالأجْرة، ويأكل من كسْب يده، وكان ينتحل مذهب سُفيان الثَّوْري ويعرفه. توفي ٣٦٨هـ، وهو ابن ثمانين سنة. الذهبيّ، تاريخ الإسلام، ج ٨، ص ٢٩٤.

(٢) يُنظر: السمعانيّ، التحبير في المعجم الكبير ج١، ص ٥٠٧، رقم ٤٨٨، وياقوت الحمويّ، معجم الأدباء ج٤، ص ١٥٦٩، رقم ٦٧٤، والصريفينيّ، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، ص ٥٤٢، والذهبيّ، تاريخ الإسلام ج١١، ص ٤٨٩، رقم ٣٠١، والذهبيّ، سير أعلام النبلاء ج٢٠، ص ١٦، والسبكيّ، طبقات الشافعية الكبرى ج٧، ص ١٧٢، رقم ٨٧٩.

بالنظائر والأبيات يُملّ»[1].

وقد أشار إلى نسبيّة الغريب؛ بإلحاق جملة من الألفاظ لم تكن مستغربةً عند مَن قبله، فيكون هذا من الأسباب المهمة الداعية لتصنيفه، وقد أفاد أنه لم يتناول مقدمة مسلم بالشرح؛ «لأنه ليس في ظاهر ألفاظها غريبٌ يجب تفسيرُه، أو يعسر على الشادي فهمه»[2]. ثم إنه لا يذكر الحديث كاملًا، ولا يتعرض لإسناده؛ لمجانبة التطويل، ويقتصر على راويه وموضع الغريب منه.

ومما قيده المحقق في بيان المعالم الإجمالية للشرح[3]:

١- حرص الشارح بالاستدلال على صحة معنى اللفظة؛ بكتاب الله تعالى، أو ببيان معنى الحديث بالحديث، إذا وجد مسلكًا لذلك، فيقدّمه.

٢- تنويعه ما ينقله عن الأئمة الثقات من المفسّرين والمحدّثين واللغويّين؛ لفهم المعنى للّفظ مفردًا أو في سياقه، وقد يستدرك أو يتعقّب.

٣- يرجِع الألفاظ إلى أصولها تصريفًا ونحوًا.

٤- عنايته بإعراب الجمل المشكلة، وإيراد الاحتمالات الصحيحة عليها، وتعليلها.

٥- إبرازه للظواهر الصوتية؛ كالحذف والإثبات، والإظهار والإبدال، ومخارج الحروف وصفاتها.

٦- عنايته بالأشباه والنظائر في مفردات الألفاظ وتركيبها.

٧- بيان حدود ما اصطُلح عليه في الشرع، وتعليله للأحكام الشرعية.

٨- تنبيهه على ما يقع من أوهامٍ وتصحيفاتٍ في ضبط الألفاظ المشكلة.

٩- تحريره ما يراه صوابًا في الاعتقاد، وبيان المختلف والمشكل، ومناسبات ورود الأحاديث.

(١) عبد الغافر، المفهم لصحيح مسلم ج١، ص ٤٠٢.

(٢) عبد الغافر، المفهم لصحيح مسلم ج١، ص ٤٠٧.

(٣) مقدمة تحقيق المفهم لصحيح مسلم ج١، ص ١٣٨-١٤١. والمحقق هو د. مشهور الحرازي، وما نقله الكاتب بتصرّف.

١٠- عزوه نقولاته لأصحابها أو كتبِهم، ينوّع في ذلك.

قال الباحث: وكل ما ذكره المحقق وجدته أثناء القراءة النصيّة، وأبرز ما لفتني إليه اهتمامُه بالرواية الحديثية وانتصارُه لها، واهتمامه بصور الترجيحات المختلفة كالأظهر والأبرز والأوْلى والأكثر والأصحّ، ونحوها، وعند مقارنتي إياها بغيرها من الشروح وكتب اللغة أو ما يدخل في هذا الباب وجدت رجلًا كبيرَ القدر واسعَ الاطّلاع نافذَ الرأي ذا شخصيّة.

المبحث الثاني: ضبطُ (مؤخرة الرحل) بين عبد الغافر الفارسيّ والشرّاح:

جاء في حديث مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ -رضي الله عنه-، قَالَ: كُنْتُ رِدْفَ[١] النَّبِيِّ ﷺ، لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ إِلَّا مُؤْخِرَةُ الرَّحْلِ..[٢]، وجاء في البخاري بلفظين آخرين، هما: (أَخِرَةُ[٣])، و(آخِرَةُ[٤]). وفي بيان الضبط هنا مطالب:

■ **المطلب الأول: ضبطُ الروايةِ لـ(مؤخرة):**

• **أولًا: مُؤْخِرة على مُفْعِلة:**

١- قال عبد الغافر الفارسي: **مُؤْخِرة** على وزن مُفْعِلة، وهو الأصحُّ والوجهُ، وفي لغةٍ **أَخَرة**.[٥]

٢- وذكر الْقَاضِي عياض **مُؤْخِرَةُ** أولًا، ثمّ **آخِرة** -بالألف الممدودة-، بكسر الخاء

(١) الرِّدْف والرديف هو الراكب خلف الراكب. عياض، إكمال المعلم ج١، ص ٢٥٩.

(٢) مسلم، الصحيح، ك الإيمان، ب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاكٍّ فيه دخل الجنة وحرم على النار، ح ٣٠. والرَّحْل: العودُ الذي خلف الراكب. إكمال المعلم، ج١، ص ٢٦٠.

(٣) البخاري، الصحيح، ك اللباس، ب إِرْدَافِ الرَّجُلِ خَلْفَ الرَّجُلِ، ح ٥٩٦٧.

(٤) البخاري، الصحيح، ك الرقاق، ب مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ فِي طَاعَةِ اللهِ، ح ٦٥٠٠.

(٥) المفهم لصحيح مسلم ج١، ص٤٢٤. لكن هنا سؤال مهمٌّ للأخ المحقق بعد أن علمنا أنّ الذي توجّه له عبد الغافر القول بتخفيف الخاء هنا: فلماذا ضبطه بالتشديد من قول عبد الغافر -في كتابه نفسه- في حديث ثوبان: (إني لبعُقر حوضي)، قال: عقر الحوض: مؤخَّرُه. ج٣، ص١٠٨، وكان الأولى أن يضبطه: مُؤْخِرُه. ومثله يُقال في حديث جَابِرٍ: اقْتَتَلَ غُلَامَانِ الْمُهَاجِرِينَ، والْأَنْصَارِ، فَكَسَعَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ. مسلم، الصحيح، ك البر والصلة والآداب، ب نَصْرِ الْأَخِ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا، ح ٢٥٨٤. قال عبد الغافر: أي ضرب مُؤَخَّرَه. يُقال: كسعت الرجل؛ إذا ضربتُ مُؤَخَّرَه، فاكتسع؛ أي سقط على مُؤَخَّرِه. ج٣، ص ٢٠٩، هكذا ضبطها المحقق، وحقق اللفظ التخفيف. أقصد بإجمال يجب التنبّه إلى سياقات ورود الألفاظ واختيار المصنّف نفسه لا غيره.

فيهما، وضم الميم[١].

٣- وقال الخضراويّ: مُؤْخِرة: بضم الميم وسكون الهمزة وكسر الخاء: آخرة الرحل، وأنكرها ابن السكّيت. قال الخضراوي: والذي أباه يعقوب معروفٌ إلا أنه قليل[٢].

٤- وقال ابن الصلاح: **مُؤْخِرة** الرحل؛ بميم مَضْمُومَة، ثمَّ همزَة سَاكِنة، ثمَّ خاء مَكْسُورَة خَفِيفَة[٣].

٥- وقال القاري: مُؤْخِرة ومُوخِرة: بِضَمِّ الْمِيمِ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ سَاكِنَةٌ -وَقَدْ تُبْدَلُ- ثُمَّ خَاءٌ مَكْسُورَةٌ، **هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ**[٤]. وظاهرُ كلامِه منقولٌ من النووي مع ما أضافه هو، إلا أنه يتضح به ترتيب الأولويات اللغوية، وأنّ الرواية للأولى.

٦- واختصر الضبطَ السيوطيّ، فقال: مُؤْخِرة الرحل -بِضَم الْمِيم، وَسُكُون الْهمزَة، وَكسر الْخَاء الْمُعْجَمَة- أفْصح من فتح الْهمزَة وَالْخَاء الْمُشَدّدَة، وأفصح مِنْهُمَا آخِرَة بِهَمْزَة ممدودة[٥].

وبعد أن ذكر القرطبي أنه ضبطها على من يثق بلغته (مُؤَخَّرة)، قال: وقيل فيها: مُؤْخِرَة؛ بهمزِ الواو خفيفةً، وكسرِ الخاء، حكاها صاحبُ الصحاح، وأبو عُبَيد[٦]؛ أي أنه يجعلها وجهًا ثانيًا.

- **ثانيًا: مُؤَخَّرة على مُفَعَّلة:**

١- ذكر عياض أنّ بَعضهم رَوَاهُ **مُؤَخَّرة**؛ بِضَم الْمِيم، وَفتح الْهمزَة، وَتَشْديد الْخَاء مَفْتُوحَةً[٧].

(١) إكمال المعلم، ج١، ص ٢٦٠.
(٢) الخضراويّ، المفصح ج١، ص ١٠٨.
(٣) صيانة صحيح مسلم، ص ١٨٣.
(٤) مرقاة المفاتيح ج١، ص ٩٧.
(٥) الديباج ج١، ص ٤٤.
(٦) المفهم ج١، ص ٢٠٢.
(٧) عياض، مشارق الأنوار ج١، ص ٢١.

٢- وعن ابن التِّين أنه قال: روَيناهُ بِفَتْح الْهمزَة وَتَشْديد الْخَاء وَفتحهَا[١].

٣-ونسب عبد الغافر هذا الضبط على وزن مُفَعَّلة للمحدثين، قال: فإن صحّ النقلُ فذاك، وإلا فالوجهُ مُؤْخِرة[٢]. وقال: ولكلٍّ وجهٌ[٣].

٤- وقال القرطبيّ: قَرَأنَاه على مَن يُوثَقُ بعلمه بضمِّ الميم، وفتح الراء، والخاءُ مشدَّدة على أنَّه اسمُ مفعولٍ؛ لأنَّها تؤخَّر[٤].

٥- وذكره النوويّ وجهًا تاليًا بعد مُؤْخِرة[٥].

٦- وذكر القسطلاني أنّ (مُوَخَّر) ضبطُ اليونينية، قال: بضم الميم، ثم واو ومعجمة مفتوحتين، من غير همز كذا في اليونينية ليس إلا، وفي بعض الأصول «مُؤَخَّر» كذلك، لكن مع الهمز[٦]، ولم يكن اختصار الأنصاري دقيقًا بقوله في ضبطها «بضم الميم وفتح الخاءِ

(١) العينيّ، عمدة القاري ج٤، ص ٢٨٧.

(٢) المفهم لصحيح مسلم ج١، ص ٤٢٤.

(٣) السابق، ج١، ص ٥٤٥.

(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم ج١، ص ٢٠٢.

(٥) المنهاج ج١، ص ٢٣٠.

(٦) إرشاد الساري ج١، ص ٤٦٩. ذكره في حديث نَافِع، عن ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يُعَرِّضُ رَاحِلَتَهُ، فَيُصَلِّي إِلَيْهَا، قُلْتُ: أَفَرَأَيْتَ إِذَا هَبَّتِ الرِّكَابُ؟ قَالَ: كَانَ يَأْخُذُ هَذَا الرَّحْلَ فَيُعَدِّلُهُ، فَيُصَلِّي إِلَى آخِرَتِهِ -أَوْ قَالَ مُؤَخَّرِهِ-، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَفْعَلُهُ. البخاري، الصحيح، ك الصلاة، ب الصَّلاَةِ إِلَى الرَّاحِلَةِ، وَالبَعِيرِ وَالشَّجَرِ وَالرَّحْلِ، ح ٥٠٧. مع ملاحظة أنّ صاحب الشاملة أسقط الواو قبل (معجمة) من الإرشاد، وهي موجودة في طبعة بولاق والطبعة المصرية القديمة، ولا سبيل لهذا الضبط إلا بتشديد المعجمة. ثم راجع الباحث الأصل المخطوط فوجدها كما ذهب إليه وهَله أولًا؛ إذ لا سبيل أن تكون الواو معجمةً، وهذه صورتها:

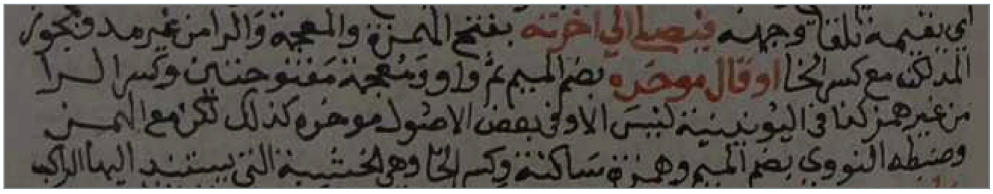

ورغم ذلك فإنّ النسخة الفريدة لدار طوق النجاة، والتي أشرف عليها الأستاذ الشاويش، ط١- ١٤٢٢هـ، والتي اعتمدت على النسخة السلطانية التي أخذت عن اليونينية، أثبتت اللفظ في المتن بالهمز دون مقارنات على الحاشية:

بلا همز، وفي نسخةٍ: بالهمز»[1]؛ إذ لم يحكِم لنا ضبط الواو؛ لأنها منه تحتمل (مُوْخَر) و(ومُوَخَّر).

إلا أنّ ابن الصلاح ردّ هذا، وقال: وَقَالَهَا بعض الرواة بِفَتْح الْهمزَة وَفتح الْخَاء الْمُشَدّدَة، وَهُوَ غَالب على أَلْسِنَة الطّلبَة، وَلَيْسَ ذَلِك بِثَابِت[2]

- **ثالثًا: مَوْخِرة على مَفْعِلة بتسهيل الهمز:**

ضَبطه الأصيليّ بِخَطِّهِ مرّة فِي البُخَارِيّ بِفَتْح الْمِيم، وَسُكُون الْوَاو، وَكسر الْخَاء [مَوْخِرة][3]. قال الباحث: أثبتُّها بالتسهيل للواو؛ لأنّ العادة جرت في تقييد الضبط أن يُقال بالواو المهموزة، أو بهمزة على الواو، أو بالهمزة دون الواو، وحيث لم يرد هنا، ثبت التسهيل، وهو جائزٌ أصالةً لغويةً؛ فقد ذكرها الخضراوي وجهًا ثانيًا، قال: وقيل: مَوْخِرة، بفتح الميم وسكون الواو وكسر الخاء[4].

- **رابعًا: مُؤَخِّرة على مُفَعِّلة:**

١- ذكر ابن العربي أنّ المحدّثين «يروونه مُؤَخِّرة الرَّحْلِ -مشدَّدًا-»[5].

٢- وذكرها الخضراوي وجهًا ثالثًا، قال: ورواه بعضهم: مُؤَخّرة، بضم الميم وفتح

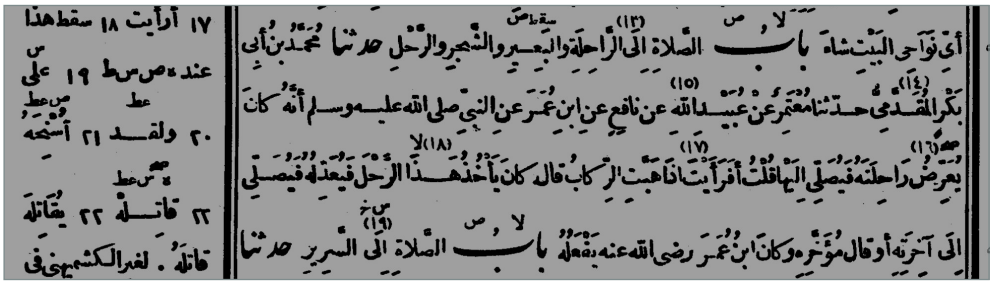
أي فواحي البيت شاء باب الصلاة الى الراحلة والبعير والشجر والرحل حدثنا محمد بن أبي
بكر المقدمي حدثنا معتمر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان
يعرض راحلته فيصلي اليها قلت أفرأيت اذا هبت الركاب قال يأخذ هذا الرحل فيعدله فيصلي
الى آخره أو قال مؤخره وكان ابن عمر رضي الله عنه يفعله باب الصلاة الى السرير حدثنا

(١) منحة الباري ج٢، ص ٢١٩.

(٢) صيانة صحيح مسلم، ص ١٨٣.

(٣) عياض، مشارق الأنوار ج١/ ٢١.

(٤) المفصح ج١، ص ١٠٨.

(٥) المسالك في شرح موطأ مالك ج٣، ص ١١٠.

الهمـزة وكسـر الخـاء[١]؛ (يعنـي المشـددة).

٣- وضبطها ابن حجر «بِكَسْر الْخَاء الْمُعْجَمَة الثَّقِيلَة» (**مُؤَخِّرة**)[٢] [=مُفَعِّلة].

وقـد خطّأ التوربشـتي روايـة تشـديد الخـاء، قـال: وإنمـا هـي مُؤْخِـرة علـى زنـة مُؤمِنة[٣]، ومـع ذلـك، فقـد أثبتـه القرطبـي في موضـع آخـر مـن كتابـه: بضـم الميـم، وكسـر الخـاء، وقـال بعـده: ورواه بعـض الـرواة: مؤَخّـرة بفتـح الـواو وشـدّ الخـاء[٤].

٤- وقـال القـاري -بعـد أن قـدّم مُؤْخِـرة، وصحّحهـا-: وَفِيـهِ لُغَـةٌ أُخْـرَى بِفَتْـحِ الْهَمْـزَةِ وَالْخَـاءِ الْمُشَـدَّدَةِ الْمَكْسُـورَةِ، وَقَـدْ تُفْتَـحُ؛ [مؤَخِّـرة ومُؤَخَّـرة][٥].

■ **المطلب الثاني: ضبطُ اللغويّين لـ(مؤخرة):**

١- جَمَعَ الْجَوْهَرِيُّ فِي صِحَاحِهِ فِيهَا سِتَّ لُغَاتٍ فَقَالَ: فِي قَادِمَةِ الرَّحْلِ سِتُّ لُغَاتٍ؛ مُقْدِمٌ وَمُقْدِمَةٌ بِكَسْرِ الدَّالِ مُخَفَّفَةٌ، وَمُقَدَّمٌ وَمُقَدَّمَةٌ بِفَتْحِ الدَّالِ مُشَدَّدَةً، وَقَادِمٌ وَقَادِمَةٌ، قَالَ: وَكَذَلِكَ هَذِهِ اللُّغَاتُ كُلُّهَا فِي آخِرَةِ الرَّحْلِ؛ [مُؤْخِر ومُؤْخِرة، ومُؤَخَّر ومُؤَخَّرة، وآخِر وآخِرة][٦]، وذكرهـا الفيـروز كـذا[٧].

٢- وذكـر ابـن سـيده لغـة سـابعة؛ مُؤخَـرة[٨] -بفتـح الخـاء المخففـة-. وبالتسـهيل نتحصّـل علـى أربـع لغـاتٍ أُخَـر [مُوخِـر، ومُوْخِـرة، ومُوخَـر، ومُوخَـرة].

قـال الباحـث: الروايـة المقدّمـة (مُؤْخِـرة)، وجوازُهـا اللغـويُّ غيـرُ خـافٍ؛ وهـي الوجـهُ والأصـحُّ، وقـال ابـن العربـيّ: هـو المعـروف[٩]، وصدّرهـا القاضـي عيـاض، وقـال النـوويُّ: هَـذَا

(١) المفصح ج١، ص ١٠٨.
(٢) فتح الباري ج١، ص ٧٦.
(٣) الميسر ج١، ص ٢٢٨.
(٤) المفهم ج٢، ص ١٠٠.
(٥) مرقاة المفاتيح ج١، ص ٩٧.
(٦) الصحاح، ج٥، ص ٢٠٠٨.
(٧) القاموس المحيط، ص ٣٤٢.
(٨) المحكم ج٥، ص ٢٣٥.
(٩) المسالك في شرح موطأ مالك ج٣، ص ١١٠.

هُوَ الصَّحِيحُ[1]، ويورَد على عبد الغافر الفارسيّ أنه قدّم الوجه اللغوي على الروائيّ؛ لأنّ (من يوثق بعلمه) كما جاء في مفهمه غيرَ مرة لا يُشترط فيه وجهُ الرواية بل الأقرب إليه أن يكون عالمًا باللغة، ولا أدري لِمَ يبهمه.

■ **المطلبُ الثالث: أيّهما أفصح؛ مؤخِرة الرحل أم آخِرته؟**

• **أولًا: عرضُ الأقوال اللغوية:**

وبدأ بها الباحث هنا قبل الرواية؛ لأنّها سابقةٌ لها، ولأنّ ما يجيء بعدها من الكلام في باب الرواية يُقارَن بها ويناقشها، وحتى لا نضطر لإعادة الكلام وتدخيلاته:

١- قال الخليل: الآخِرُ والآخِرة: نقيض المتقدِّم والمتقدمة، ومُقَدَّمُ الشيء ومُؤَخَّرُه، وآخِرةُ الرَّحل وقادِمتُه، ومُقدِمُ العَيْنِ ومُؤْخِرُها، في العين خاصَّة؛ بالتَخفيف[2]، -ولذا قال ابن فارس، آثرًا عنه: وَلَمْ يَجِئْ مُؤْخِرٌ مُخَفَّفَةً فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِهِمْ إِلَّا فِي مُؤْخِرِ الْعَيْنِ وَمُقْدِمِ الْعَيْنِ فَقَطْ[3]-؛ وهذا يفيد منه أمريْن؛ أنّه قرنَ الآخِرة بالرَّحل، ذاكرًا إياها بعد المشدّد منه كأنه يخصّها فيما يتعلق به بعد تعميمه المشدّد على الأشياء، ثمّ إنَّ جعْلَه «مُفْعِل» خاصًّا بالعين يعني أنّ ما تعلّق بالرَّحل هو الضبطُ المشدّد لا المخّفف؛ فالمؤخّرة.

ومن باب الأهمية نذكر ما يؤكد عند بعضهم -ونناقشه في التلخيص والخلاصة- أنّ اللغة بالتخفيف لا التشديد هي الرواية أو المقدمة فيها؛ قال ثعلب: وتقول: نظر إليَّ بمُؤْخِر عينه[4]، وضبطها ابن المرحّل في الموطّأة:

ومؤخِرُ العين بكسر الخاءِ ... والهمز والضم في الابتداءِ[5]، قال ابن درستويه: وأما قوله: نظر إليّ بمُؤْخِر عينه، فإنَّ العامة تقول: بمُؤَخّر العين ومُقدّمها بالتشديد وضم الميم، على ما يقال في كل شيء، وليس بخطأ. وأما العرب فيقولون في العين خاصة: مُؤخِر العين ومُقدِمها خفيفتين، على بناء مُفْعِل، ولا يقولون ذلك في غير العين، ومُؤْخِرُها: ما تأخّر منها،

(١) المنهاج ج١، ص ٢٣٠.
(٢) العين ج٤، ص ٣٠٣.
(٣) مقاييس اللغة ج١، ص ٧٠.
(٤) الفصيح، ص ٣١٨.
(٥) متن موطأة الفصيح، ص ١٧٠.

ومُقْدِمها: ما تقدّم. وكان يجب أن يذكر هذا في باب ما تشدده العامة وتخففه العرب[١]. قال الجوهريّ: مُؤخِرُ العينِ -مثال مُؤْمِن-: الذي يلي الصدغ. ومُقْدِمها: الذي يلي الأنف[٢]، وتابعه عليه الزين الرازي[٣]؛ يعني أنه «فَرَّقَ بَيْنَ الْعَيْن وَالرَّأسِ»[٤]؛ يعني تفرقته بين العين وما سواها، لكن ليس الأمر محصورًا كما قالوا؛ فقد نقل ابن سيده عن أبي عبيد: «آخرة العين، ومُؤخِرها، ومؤْخِرتها»[٥]، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: مُؤْخِرُ الْعَيْنِ الْأَجْوَدُ فِيهِ التَّخْفِيفُ، قال الفيومي: فَافْهَمَ جَوَازَ التَّثْقِيلِ عَلَى قِلَّةٍ[٦]، وقال الفيروز: آخِرَةُ العينِ، ومُؤْخِرَتُها؛ كمُؤْخِرِها: ما وَلِيَ اللِّحاظَ[٧].

٢- أمّا ابن السِّكّيت فأنكر مؤخرة، قال: هي آخرة الرحل، ولا يقال مُؤْخِرة[٨]، وتابعه الصفدي، قال: ويقولون: موخِرَة السّرْج. والصواب آخِرَة السَّرْج، وكذلك آخِرَة الرحل وقادمتهما[٩]. وعدّها الجوهري لغةً قليلة في آخرة الرحل، وهي التي يستند إليها الراكب[١٠]، وكذا ذكر المطرزيّ أنّ: مُؤْخِرَةُ الرَّحْلِ -بِالتَّاءِ- لُغَةٌ فِي آخِرَتِهِ، وَتَشْدِيدُ الْخَاءِ فيها خَطَأٌ[١١].

٣- وأنكر ابن قتيبة (مؤخرة)؛ قال: وهي آخِرَةُ الرّحْلِ والسَّرْج، ولا يقال مؤخرة[١٢]؛ يعدّ الميم مبدلةً عند من ذكرها عن الألف المدّ[١٣]، ويُقرَأ إنكارُه لها في ضوء ما مرّ على أنها ليست الأفصح، ولا العالية، لا سيما وأنه استعملها في موضع آخر، قال: دبُر الْبَيْت وكل

(١) تصحيح الفصيح، ص ٤٩٠.
(٢) الصحاح ج٢، ص ٥٧٧.
(٣) مختار الصحاح ص ١٥.
(٤) بطال الركبي، النظم المستعذب ج١، ص ٢٨.
(٥) المخصص ج١، ص ٩٨.
(٦) المصباح المنير ج١، ص ٧.
(٧) القاموس المحيط، ص ٣٤٢.
(٨) إصلاح المنطق، ص ٢٠٤.
(٩) تصحيح التصحيف، الصفدي، ص ٥٠٢.
(١٠) الصحاح ج٢، ص ٥٧٧.
(١١) المغرب في ترتيب المعرب، ص ٢٢.
(١٢) أدب الكاتب، ص ٤١٠.
(١٣) ذكرها في باب ما يُنقص منه ويُزاد فيه، ويُبدل بعض حروفه بغيره.

شَيْء: مُؤْخِره[1]، بل أوضح منه مرتبطًا بالرحل، ما ذكره في الجراثيم[2]: الْعَرْقُوَتَانِ: الْخَشَبَتَانِ اللَّتَانِ تَضُمَّانِ مَا بَيْنَ وَاسِطَ الرَّحْلِ والمُؤْخِرة.

٤- وإن كنا نقلنا إنكار ابن السكيت لها مثله، فيكون ابن قتيبة تابعه عليها، وجمعهما القرطبيّ، قال: أنكَرَ هذا اللفظ -يعني أيًّا كان ضبطه- يعقوبُ، وابنُ قُتَيبة، وقالا: المعروفُ عند العرب: آخِرَةُ الرَّحل[3]، إلا أنّ يعقوب قال في موضع آخر: وهي مُؤْخِرُة السرج، وهي آخِرَة الرَّحْل[4]. كأنه زايل بين ما يتعلق بالسرج وما يتعلق بالرحل، وهما واحدٌ؛ قال ابن سيده: السَّرْج: رَحل الدَّابَّة[5]، وكذا نقله الزبيدي؛ السَّرْجُ: رَحْلُ الدَّابَةِ، مَعْرُوف، بل قال: وَلذَا لم يتعرّضْ لَهُ المصنِّف -الفيروزابادي- إلا اسْتِطْرَادًا[6]؛ يقصد لفشوّ معرفة الناس منه بديهةً، حتى استعملا كلاهما لجميع الدوابّ، وفي كونهما واحدًا، قال اليَفُرَنِيّ: الرحل: سَرج الناقة والجمل[7]، إلا أن يكون مقصود ابن السِّكّيت أنّ الرحل للناقة، والسرج للفرس، كما ذكر البطْلْيوسيّ[8]، وقال القرطبي: الرَّحلُ للبعير كالسَّرجِ للفَرَس، والإكافِ للحمار[9].

٥- لم يلتزم ابن قرقول بترتيب القاضي عياض للألفاظ؛ فقد قال الثاني: «وحكى ثابت -السرقسطيّ- فيه فتح الخاء، وأنكره ابن قتيبة»[10]، إلا أنه قال: ورواه بعضهم: «مُؤَخَّرةُ» وأنكره ابن قتيبة، وقال ثابت: مؤخَرة الرحل ومقدمته[11]؛ أي أنه لم يعلّق الإنكار على رواية فتح الخاء ما كان منها مخففًا أو مشدّدًا، بل أبهم من أنكر عليه ابن قتيبة، وذكر قول ثابت بعده دون أن يورد عليه أو ينقل عن القاضي عياض كما هي عادته، **وبالإجمال**

(١) ابن قتيبة، غريب الحديث ج٢، ص ٢٧٢.
(٢) ج١، ص ٤٠٢.
(٣) المفهم ج١، ص ٢٠٢.
(٤) إصلاح المنطق، ص ٢٣٤.
(٥) المحكم ج٧، ص ٢٦٩.
(٦) تاج العروس ج٦، ص ٣٦.
(٧) الاقتضاب في غريب الموطأ، ج٢، ص ٢٢٥.
(٨) مشكلات موطأ مالك بن أنس، ص ١٦٠.
(٩) المفهم ج١، ص ٢٠٢.
(١٠) إكمال المعلم ج٢، ص ٤١٣.
(١١) مطالع الأنوار ج١، ص ٢١١.

فالذي أورده ثابت في دلائله قوله: عَرْقُوَتَا الرحل: خَشَبَتَاهُ اللَّتَانِ تَضُمَّانِ مَا بَيْنَ وَاسِطِ الرَّحْلِ وَالْمُؤْخَرَةِ[١]. وضبطه الباحث بفتح الخاء المخففة لما ذكره عياض عنه، ولم يذكر التشديد.

٦- ولأجل ذلك جعل الأصبهانيّ (مؤخرة) احتمالًا لغويًّا ثانيًا؛ كما يظهر من (قد) التشكّكيّة، قال: وقد يُقال في الرَّحْل مُوخِرتَهُ[٢]، ومعروفٌ أنّ تسهيل الهمزة وجهٌ في تحقيقها أو لغة، ثم انظر لدقة ابن العربيّ في إثبات الوجه الحديثيّ المرويّ وكونه المعروف، قال: مُؤخِرَةُ الرَّحْلِ بضمّ الميم، وهو المعروف، وصوابُه آخرة الرَّحْلِ[٣]، وتصويبه كما يظهر على مقتضى اللغة لا على لفظ الرواية، ولذا يظهر للباحث أنّ أظهر الأقوال وأولاها ما ذكره الجوهريّ أنها لغة قليلة، وتابعه على ذلك التوربشتيّ[٤].

٧- بالغ التوربشتيّ في بيان الاحتمالات، فقال: ويحتمل أن النبي ﷺ قال «مثل آخرة الرحل»، وكأنّ مؤخرة الرحل من لغة الراوي كذلك، واللغة الفصيحة آخِرة، وقريش أصحُّ العرب لغة، وأفصحهم لهجة، والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح قريش، فينسب إليه من اللغة أصحها وأفصحها دون الرديء منها[٥]. وفي التعليق على هذا أمرانِ:

الأول: هذه الاحتمالات يمكن سوقُها فيما لو كانت هناك روايات على الشكّ فيترجّح الأفصحُ ويكون الأصحَّ، لكنّ اللفظة هنا مروية من المحدّثين متقنيهم ومقلديهم، ومضبوطة بالحروف، وليس شرطًا أن يُلزم النبيّ ﷺ الذي أوتي جوامع الكلِم بإيراد لفظة على لسانه يكون تقديره فيها للجوّ الذي كان فيه أولى من غيرها؛ كأن يكونَ أنسب للمستمع أو أكثر شيوعًا في تلك البيئة ونحوها، بل لو أنه قال إنه من احتمالات القالب لكان أولى على احتمال أن تكون الميم منفصلةً في الخط عن الواو المهموزة، وتكون بشكلٍ معيّن من فوق، وكالضمّة الصغيرة متصلة بها من أسفل، فيظهر للقارئ أنها ميم أو ألف[٦].

الثاني: ذكر التوربشتيّ ترجيحًا لرواية آخِرة على مُؤْخِرة؛ أنها كذا ورد في حديث ابن عمر،

(١) الدلائل ج٢، ص ٨٣٢.
(٢) المجموع المغيث ج١، ص ٤١.
(٣) المسالك في شرح موطأ مالك ج٣، ص ١١٠.
(٤) الميسر ج١، ص ٢٢٨.
(٥) السابق ج١، ص ٢٢٨.
(٦) يضع الباحث صورةً من اقترافه لهذا الافتراض:

فإن كان قصد أنّه أجود في لغته من معاذ بن جبل رضي الله عنهم، فهذا محلُّ نظر كبير؛ إذ ابن عمر نفسه أحد الرواة عن معاذ وتلميذه الذي عدّه أحد العاقلين، والثاني أبو الدرداء، وهو الذي بعثه رَسُول اللهِ ﷺ قاضيًا إِلَى الجنَد من اليمن، يعلّم الناس القرآن وشرائع الإسلام، ويقضي بينهم، وشهد له بالاجتهاد في الدين، وقال عنه: أعلمهم بالحلال والحرام، وأنه يأتي يَوْم القيامة أمام العلماء، وجعله الرسول ﷺ أحد مراجعَ أربعةٍ يؤخذ القرآن منهم، بل كان أحدَ أربعة تصدّروا للإقراء على عهد الرسول ﷺ كما قال أنس، وأحد مراجع الإفتاء الأنصار كما ذكر أبو حثمة، عَنْ مُجَاهِدٍ، قَالَ: لَمَّا فَتَحَ رَسُوْلُ اللهِ ﷺ مَكَّةَ، اسْتَخْلَفَ عَلَيْهَا عَتَّابَ بنَ أَسِيْدٍ يُصَلِّي بِهِم، وَخَلَّفَ مُعَاذًا يُقْرِئُهُم وَيُفَقِّهُهُم، وقال عمر: مَنْ أَرَادَ الفِقْهَ، فَلْيَأْتِ مُعَاذَ بنَ جَبَل، وعَجِزَتِ النِّسَاءُ أَنْ يَلِدْنَ مِثْلَ مُعَاذٍ، وقال حِينَ خَرَجَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ إِلَى الشَّامِ: لَقَدْ أَخَلَّ خُرُوجُهُ بِالْمَدِينَةِ وَأَهْلِهَا فِي الْفِقْهِ وَمَا كَانَ يُفْتِيهِمْ بِهِ[1]. **والمحصلةُ** أن الرواية هنا صحيحةٌ منصوصٌ عليها، وروايةُ آخِرة جاءت في حديث آخرَ صحيح، فلا يُحتجّ بالأفصح على الفصيح مع ورود النص الصحيح الصريح.

- **ثانيًا: تخليص الأقوال اللغوية بمقارنتها بالرواية:**

– لمّا ذكر القاضي عياض الرواية قال: قيل: معروفٌ في كلام العرب آخرة الرحل[2]؛ كأنه يومئ أنّ معروفيّة الشيء لا تعني إلغاء ما ليس مشهورًا ومعروفًا، وهو صحيحٌ، وهو الواضح من قول النوويّ، فقد قال: وَيُقَالُ: آخِرَةُ الرَّحْلِ بِهَمْزَةٍ مَمْدُودَةٍ، وَهَذِهِ أَفْصَحُ،

وهذه الاحتمالات تقع؛ ولها مثالٌ ذكره القاضي عياض: وقال مسلم في النهي عن التحدث بالأخبار الضعيفة كلامًا، قال في آخره: «أو يستعمل بعضَها أو أقلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها» كذا رواية شيوخنا عن الدلائي، وهو محتمل مصحف غير مستقل، والصواب روايتهم عن الفارسي: «ولعلها- أو أكثرها- أكاذيبُ»، وأظن اللام انفصلت مما بعدها من لعلها، فقرأه: أقلها، وغيَّره ذكر أكثرها بعدُ. إكمال المعلم ج١، ص ١٦٢، وقال في المشارق: قَول مُسلم وَذكر الْأَحَادِيث الضعيفة، وَقَالَ لَعَلَّهَا أَو أَكْثَرهَا أكاذيب كَذَا للفارسي من روايتنا عَن الخشنى عَن الطَّبَرِيّ عَنهُ وَعند الْأَسدي عَن الشَّاشِي عَنهُ، وَفِي رِوَايَة العذري وَغَيره وأقلها أَو أَكْثَرهَا أكاذيب وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالْوَجْهُ الأولُ وَالصَّوَابُ. مشارق الأنوار ج١، ص ٣٦٠.

(١) يُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٢، ص ٢٦٥، وابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ج٣، ص ١٤٠٣، وابن الأثير، أسد الغابة ج٥، ص ١٨٧، والذهبي، سير أعلام النبلاء ج١، ص ٤٤٤.

(٢) إكمال المعلم ج١، ص ٢٦٠.

وَأَشْهَرُ[١]، وكذا ذكر أنها الأفصحُ: الزركشيُّ[٢].

- ومعنى (يُقال) للنوويّ؛ أنّه مذكورٌ صفًّا ثانيًا وتاليًا بعد الرواية المعروفة (مُؤْخِرة)، أما أفصح وأشهر فعلى الوجه اللغويّ.

- وقال ابن الصلاح: وَالْأَكْثَر الْأَغْلَب تَسْمِيَتَهَا **آخرة** الرحل[٣].

- وما أجودَ تلخيصَ الفيوميّ للمسألة: آخِرَةُ الرَّحْلِ: أَفْصَحُ اللُّغَاتِ، وَيُقَالُ: مُؤْخِرَةٌ -بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْهَمْزَةِ-، وَمِنْهُمْ مَنْ يُثَقِّلُ الْخَاءَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَعُدُّ هَذِهِ لَحْنًا[٤]. وليس دقيقًا من الزَّبيديّ أن يقول: وجَعَلَه فِي المِصْباح من اللَّحْن[٥]؛ إذ الظاهر أنه نقله، ولم يعزُه لنفسه.

- **فائدةٌ**: ذكر القسطلانيّ أنّ أَخَرة؛ بفتح الهمزة والمعجم من غير مدّ، ويجوز المدّ لكن مع كسر الخاء [آخِرة][٦] ؛ أي أنه يقدّمها على المشهور لكن في حديث نافع عن ابن عمر السابق، واقتصر الدماميني والبِرماويّ كلاهما على الممدودة[٧].

- **ملاحظةٌ**: نقل القاضي عياض وتابعه عليه غيرُه أنّ ابن مكيّ -يعني الصقليّ-، أنكر التشديد؛ لأنه «لا يقال: مُقْدِم ومُؤْخِر، بالتخفيف، في شيءٍ إلا في العين خاصة»[٨]، ولم ينقلها الباحث عنه أصالةً في متن المناقشات؛ لأنه مسبوق من الخليل ويعقوبَ، كما وَضَح.

- ثمّ وجد الباحثُ بعدما أثبت هذا التحليل منه أنّ ابن الصلاح قال: وَهَذَا الَّذِي حَكَاهُ عَن أبي حَفْص عمر ابْن مكي الصّقليّ صَاحب كتاب «مَا تلحن فِيهِ الْعَامَّة» مَعْرُوف عَن الْخَلِيل وَمن تقدم من أهل اللُّغَة، وَمَا توهمه القَاضِي -عياض- من كَونه مُخَالفًا لما

(١) المنهاج ج١، ص ٢٣٠.
(٢) التنقيح ج١، ص ١٧٢.
(٣) صيانة صحيح مسلم، ص ١٨٣.
(٤) المصباح المنير ج١، ص ٧.
(٥) تاج العروس ج١٠، ص ٣٣.
(٦) إرشاد الساري ج١، ص ٤٦٩.
(٧) مصابيح الجامع ج٢، ص ١٩١، واللامع الصبيح ج٣، ص ٢٩٧.
(٨) تثقيف اللسان، ص ١٢٩.

تقدم ذكره وهمٌ مِنْهُ؛ فَإِن ذَلِك كَلَامٌ فِي مُقْدم ومُؤْخر بِغَيْر تَاء التَّأْنِيث، وَالْمرَاد بِهِ أَنه لَا يُقَال مُؤْخِر السَّفِينَة وَغَيرهَا ومُقدِمها بِالْكَسْرِ بل مُؤَخَّرها ومُقدَّمها بِالْفَتْح وَالتَّشْدِيد، وَلَيْسَ فِي ذَلِك تعرّض لمُؤْخرة الرحل بتاء التَّأْنِيث، وهما نَوْعَانِ، فَاعْلَم ذَلِك. وَالله أعْلَم[1].

والخلاصةُ أنّ هذا يعني أنه دحض ونقض لفكرة الاستدلال بهذا البعد اللغوي على تخفيف الخاء، وأنّ ما صحّت به الرواية وقدّمته بالتخفيف أولى للولوج من بابه لا غيره؛ فالتوهيم من ابن الصلاح تعريضٌ بالاعتساف والتمحّل والتكلّف، كما أنّ التخفيف روايةٌ صحيحة أصالةً. والله أعلم

المبحث الثالث: ضبطُ (منفقة وممحقة) بين عبد الغافر الفارسي والشرّاح:

جاء في حديث أَبي هُرَيْرَةَ -رضي الله عنه-: «الحَلِفُ مَنْفَقَةٌ[2] لِلسِّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلرِّبْحِ»[3].

بيانُ المسألة: ذُكر في اللفظين ثلاثةُ وجوه؛ أشهرها ما كان على وزن مَفْعَلة فيهما، ثم ما كان على وزن مُفْعِلة فيهما، ثم ما كان على وزن مُفَعِّلة فيهما، وذكر القاضي عياض وحده في ممحقة وجهًا بفتح الميم وكسر الحاء على وزن مَفْعِلة = مَمْحِقة.

وبيّن عبد الغافر الفارسيّ أنها على وزن مَفْعَلة، وهذا البناء موضوعٌ للمبالغة في الشيء،

(١) صيانة صحيح مسلم، ص ١٨٤.

(٢) المَنْفَقة: سبب لسرعة بيعها، وكثرة الرغبة، والحرص عليها بسبب اليمين. ابن قرقول، مطالع الأنوار ج٤، ص ١٩٤.

(٣) مسلم، الصحيح، ك المساقاة، ب النهي عن الحلف في البيع، ح ١٦٠٦. وممحقة: مذهبَة لبركتها مَهلكة لَهَا. عياض، مشارق الأنوار (١/ ٣٧٤).

كما يُقال: «الْوَلَدَ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ»[(١)]، قال: وهو الوجهُ، -وتابعه عليه أبو المعالي المُناوي[(٢)]، دون عزوٍ-. قال عبد الغافر: والمحدّثون يقرؤون **مُنَفِّقة مُمَحِّقة**؛ بالتشديد فيهما، وليس الوجه[(٣)]. **وفي هذا مطالبُ:**

■ المطلب الأول: الضبط بـ: مَنْفَقَةٌ، مَمْحَقَةٌ:

أولًا: ذكر القرطبيّ أنّ الرواية -بفتح الميم، وسكون ما بعدها، وفتح ما بعدها- وهما في الأصل: مصدران مزيدان محدودان بمعنى: النَّفاق. والمحق؛ أي: الحلِف الفاجرة تنفق السِّلعة، وتمحق بسببها البركة، فهي ذات نَفاق، وذات مَحق؛ ومعنى تمحق البركة: أي تذهبها[(٤)]، -ونقله عنه ابنُ رسلان[(٥)]-، وذكر ابن الملقن أن الذي قيّد «مَنفقة» بفتح الميم هو ابن التين شارح البخاريّ[(٦)]،

(١) الروياني، المسند ج٢، ص ٤٦٢، ح ١٤٨٢، من حديث يَعْلَى الْعَامِرِيِّ. وإسناده ضعيف؛ فيه سَعِيد بن أَبي راشد، وهذا محل خلاف؛ لأنه يقال فيه كذا كما يُقال: ابْن راشد. (المزيّ، تهذيب الكمال ج١٠، ص ٤٢٦/ ٢٢٦٧)، وقال ابن حجر: وفي الرواة سعيد بن أبي راشد أو ابن راشد آخر. (تهذيب التهذيب ج٤، ص ٢٦/ ٣٨)، ولعلّ هذا الذي جعل مغلطاي لا يحكِم المسألة فيبدو متأرجحًا بين أنهما واحدٌ؛ المقبولُ والمجهولُ، ولكنه جمع شتات كلام موهِم من ابن حبان وابن عدي، بل الذي يظهر بمراجعة (ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٤، ص ١٩/ ٧٩ و٨٠) أنّ ابن أبي حاتم يفرق بينهما ولا يجعلهما واحدًا؛ فالأول صحابيّ، والثاني هو سعيد بن راشد السماك أبو محمد المازني البصري، روى عن عطاء والحسن وابن سيرين والزهري، وروى عنه محمد بن عبد الله الانصاري وعيسى بن إبراهيم البركي وخلف بن هشام وشيبان بن فروخ. وهو الذي ضعّفه ابن حبان، (الثقات ج٦، ص ٣٧٢/ ٨١٥٧)، وجهّله الذهبيّ، (ديوان الضعفاء، ص ١٥٨، ١٥٩٨)، وقال: لا يُعرف، (ميزان الاعتدال ج٢، ص ١٣٥/ ٣١٧١)؛ ما يعني أنّ المذكور هنا غير مذكور في الجرح أصالة، بل قال ابن حجر: وكلام ابن عدي يقتضي أنه غير السماك، وكلام ابن أبي حاتم يقتضي أنه هو، (لسان الميزان ج٣، ص ٢٨/ ٩٦)، ولذا كان انتقاد مغلطاي على المزي منتَقدًا عليه، والوجه ما انتهى إليه الثاني، والله أعلم، ويُنظر: (إكمال تهذيب الكمال ج٥، ص ٢٨٨/ ١٩٣٦)، أما الذي جاء في ابن عدي، فهو: سعيد بن أبي راشد. روى عنه الفزاري يحدث عن عطاء، وابن أبي مليكة وغيرهما مما لا يتابع عليه. ولا أعلم يروي عنه غير مروان الفزاري، وإذا روى عنه رجل واحد كان شبه المجهول. (الكامل في ضعفاء الرجال ج٤/ ٤٤٠/ ٨١٦)، فإسناد الحديث ضعيف؛ لأنّ المدار على سعيد. أما صاحبنا هنا فذكره ابن حبان في (الثقات ج٤/ ٢٩٠/ ٢٩٥٦)، وقال الذهبيّ: صدوق. (الكاشف ج١، ص ٤٣٥/ ١٨٨١)، وقال ابن حجر: مقبول، (تقريب التهذيب، ص ٢٣٥، ٢٣٠١). قال الباحث: بل هو مجهولٌ جهالةَ عين، حتى الذهبي لم يذكر من الرواة عنه غيرَ ابن خثيم كبقية النقاد.

(٢) هو غير عبد الرؤوف المناوي صاحب الفيض؛ بل هو صدر الدين وفاته ٨٠٣هـ. كشف المناهج والتناقيح ج٢، ص ٤٦٨.

(٣) المفهم لصحيح مسلم ج٢/ ٣٤٠-٣٤١.

(٤) المفهم ج٤، ص ٥٢٢.

(٥) شرح سنن أبي داود ج١٤، ص ٣٣.

(٦) التوضيح ج١٤، ص ١٧٩.

وتابع على ذلك التوربشتيُّ، وصحّحه[١]، وكذا اقتصر النوويّ على هذا الضبط المشهور[٢]، -ونقله عنه الطيبيّ[٣]-، والمظهريّ[٤]، والكرمانيّ، قال: كلاهما بلفظ المكان[٥]، -ونقله منه البِرماويُّ[٦]-، وأكّد الزركشيّ والدماميني أن الرواية فيهما: بفتح الأول والثالث وإسكان الثاني، ووزنُ كلٍّ منهما مَفْعَلَة[٧]، وبالوزنِ ذكرها ابن حجر، وأنها الأصوب[٨]، -وتابعه عليه السيوطيّ[٩]، ونقله عنه بلا عزوٍ في مرقاته[١٠]-، وذكرها بفتح الميم ابن الملك[١١]، والكورانيّ[١٢]، والسيوطيّ، قال: بِفَتْح أَولهمَا وثالثهما[١٣]، وقال القسطلانيّ: هي رواية أبي ذر فيهما[١٤]، وكذا ضبطها زكريا الأنصاريّ[١٥]، والقاري[١٦]، والدهلويّ، على وزن مَفْعَلة[١٧]، والمناويّ[١٨]، والسنديّ[١٩].

وكذا ذكرها ابن الأثير على مَفْعَلة[٢٠]، والزبيديّ[٢١].

(١) الميسر ج٢، ص ٦٦٣.
(٢) المنهاج ج١١، ص ٤٤.
(٣) شرح المشكاة ج٧، ص ٢١١٦.
(٤) المفاتيح ج٣، ص ٤٠٤.
(٥) الكواكب الدراري ج٩، ص ٢٠٨.
(٦) اللامع الصبيح ج٧، ص ٢٨.
(٧) التنقيح ج٢، ص ٤٧٢، ومصابيح الجامع ج٥، ص ٢٢.
(٨) فتح الباري ج٤، ص ٣١٦.
(٩) التوشيح ج٤، ص ١٥١٩.
(١٠) مرقاة الصعود ج٢، ص ٨٢٨.
(١١) شرح المصابيح ج٣، ص ٣٩٧.
(١٢) الكوثر الجاري ج٤، ص ٣٨٥.
(١٣) حاشيته على سنن النسائي ج٧، ص ٢٤٦، والديباج ج٤، ص ١٩٧.
(١٤) إرشاد الساري ج٤، ص ٢٩.
(١٥) منحة الباري ج٤، ص ٥١٥.
(١٦) مرقاة المفاتيح ج٥، ص ١٩٠٩.
(١٧) لمعات التنقيح ج٥، ص ٥١٧.
(١٨) التيسير ج١، ص ٥٠٧.
(١٩) حاشيته على سنن النسائي ج٧، ص ٢٤٦، وفتح الودود ج٣، ص ٥٠٢.
(٢٠) النهاية ج٥، ص ٩٩، وج٤، ص ٣٠٣.
(٢١) تاج العروس ج٢٦، ص ٣٨٠، وج٢٦، ص ٤٣٥.

ثانيًا: قال التوربشتيّ: ومن الناس من يضم الميم منهما، مع سكون الحرف الثاني [**مُنْفِقة-مُمْحِقة**][1]، وَحَكَى عِيَاضٌ ضَمَّ أَوَّلِهِ وَكَسْرَ الْحَاءِ؛ يعني في ممحقة دون منفقة. قال ابن حجر: الأصوب مَفْعلة فيهما[2]، وذكرها ابن رسلان بالتمريض[3]، في حين ذكر القسطلاني أنها روايةٌ، قال: وأسند الفعل إلى الحلف إسنادًا مجازيًا؛ لأنه سببٌ في رواج السلعة ونفاقها[4]، وذكرها القاري بالتمريض، قال: ورُوي[5].

■ **المطلب الثاني: تحقيق مسألة نسبة تشديد اللفظين للمحدّثين:**

قال التوربشتيّ عن التشديد الذي عزاه للناس -يعني المحدّثين-: غيرُ سديد روايةً ولفظًا[6]، وتابعه المُناويّ في أنّ التشديد للمحدّثين يقولون مُنفِّقة مُمحِّقة بالتشديد فيهما[7]. وذكر الأنصاريّ أنّها كذلك في نسخة[8]. قال الباحث: لم أرَ من المحدثين من ذكر هذا إلا كما سبق من التوربشتيّ، ولم يعزُه للمحدثين صراحةً[9]، وفي هذا أمور:

- لعلّ المناويّ استفاده من عبد الغافر والتوربشتيّ فعمّم حيث لا وجه للتعميم.

- أو لما نقله ابن حجر من أن القرطبيّ قال: الْمُحَدِّثُونَ يُشَدِّدُونَ ممحقة، وَالْأَوَّلُ [مَفْعَلة] أَصْوَبُ[10]، ولم يقع على نصّه الباحث من المفهِم، وأثبت سابقًا ما ذكره منه، فلا أدري التبس مع مفهم الفارسيّ أم أنه وقع على أصلٍ له لم يصلنا.

- أو لِما نقله القسطلانيّ عن غير رواية أبي ذر بهذا الوجه، لكنه ذكر في (مُمْحِقة)

(١) الميسر ج٢، ص ٦٦٣.

(٢) فتح الباري ج٤، ص ٣١٦.

(٣) شرح سنن أبي داود ج١٤، ص ٣٣.

(٤) إرشاد الساري ج٤، ص ٢٩.

(٥) مرقاة المفاتيح ج٥، ص ١٩٠٩.

(٦) الميسر ج٢، ص ٦٦٣.

(٧) كشف المناهج والتناقيح ج٢، ص ٤٦٨.

(٨) منحة الباري ج٤، ص ٥١٥.

(٩) قال الباحث: ومع ذا يظل احتمالًا أن يكون كنّى بالتبعيض المبهم (ومنهم) عن المحدثين كما جرت عادته في الميسّر، إلا أنه قد يستخدمه ويريد أهل اللغة أو الفقهاء، ونحوهم، كما يُفهم من استقراء هذا المعنى في كتابه، والله أعلم.

(١٠) فتح الباري ج٤، ص ٣١٦.

الضم والسكون فكسر الحاء، وقال: كما في الفرع وأصله [اليونينية][1] ؛ فيكون هذا وجهًا آخرَ (مُنَفِّقة - مُمْحِقة).

- أو لعلّها تداخلت المسألة مع الاختلاف المشهور في حديث المنفِّق سلعته، فظُنّ أنّ الخلاف المسوق هناك مجلوبٌ هنا.

- ولأجل هذا أجاد الدماميني؛ إذ ذكر هذه الرواية بالتمريض، قال: ويُروى[2].

قال الباحث: توجيه رواية مُفْعِلة على إقامة اليمين مقام الفاعل كأنها نابت عن المقسِم نفسِه، ويكون بذا مُفَعِّلة مثلها لكن على المبالغة والإغياء.

■ **المطلب الثالث: ضبط «ممحقة» على مَفْعِلة:**

ذكر القاضي عياض أنّها **مَمْحِقة** -بِفَتْح الْمِيم وَكسر الْحَاء-، ويصِح بفتحهما [**مَمحَقة**][3]، وتعقبه ابن قرقول، فقال: والذي أعرف بفتحها -يعني مَمْحَقة-[4]، وكذا قال ابن حجر أنّ مَفْعَلة الأصوب[5]، وبعد أن نقلها عن عياض، قال المناوي: لَكِن الأول هُوَ الرِّوَايَة[6].

قال الباحث: اتّضح أن الوجوهَ الثلاثةَ رواياتٌ، لكنَّ أصحَّها وأجودَها ما جاء على وِزان مَفْعَلة، وما كان بالتشديد، ففيه مزيد مبالغة على رواية (مُنْفِقة-مُمْحِقة)، وبما أنّ القسطلاني ذكر أنّ التشديد روايةٌ، فلعلّه لم يصل علمها للتوربشتي فنفى أنها كذلك، أي أنه لم يقع عليها، وعدمُ العلم بالشيء لا يعني عدمَ وجوده، وقد وجّهناها من غير تكلّف، والحمد لله.

لكنّ العجيب من ضبط القاضي عياض بـ(مَمْحِقة)، وفي هذا تعليقات ضروريّة:

- ترك القاضي عياض اعتبار النظر إلى (مَنْفقة) على مَفْعلة، ليس فقط لأنه خالف

(١) إرشاد الساري ج٤، ص ٢٩.
(٢) مصابيح الجامع ج٥، ص ٢٢.
(٣) مشارق الأنوار ج١، ص ٣٧٤.
(٤) مطالع الأنوار ج٤، ص ١٨.
(٥) فتح الباري ج٤/ ٣١٦.
(٦) التيسير ج١، ص ٥٠٧.

الجميع دون أن يذكر أنه رواية أو ما في بابها، بل لأنّ المزاج العام لأحاديث النبيّ صلى الله عليه وسلم الحفاظ على الوزن بالإجمال لتسهيل حفظ الكلام عند السامعين؛ فإذا كانت الأولى مَفعلة فكذا تكون في الثانية، أو مُنْفِقة مُمْحقة أو وجه التشديد فيهما.

– يميل الباحث إلى تخطئة ما في المشارق بسبق القلم من الورّاقين، ليس لمجرد ظنٍّ وتخمين، بل لأن ابن حجر لما ذكر أنها على وزن مَفْعَلة نقل عن عياض ضبطه قال: وَحَكَى عِيَاضٌ ضَمَّ أَوَّلِهِ وَكَسْرَ الْحَاءِ [مُمْحِقة][1]، وكذا نقل الصنعاني[2].

– المنقول عن عياض في توضيح ابن الملقن -شيخ ابن حجر-: «فتح الميم وكسر الحاء، ويصح فتحها»[3]، فهل كان تجاوز تلميذه له في هذه الجزئية تصحيحًا لخطأ؟ ربما! أو لعلّه وقع على نسخة مصحّحة.

– مرّ أنّ النووي لم يذكر إلا الوجه المشهور (مَفْعَلة)، وأهمل حتى هذا الوجه الاحتماليّ من القاضي عياض، رغم أنّ عادته أن يذكر، فإما متابعٌ أو محققٌ أو معلقٌ أو مضيف.

– ومع هذا يظل الأمر تحليلًا؛ لأن الضبط كان من عياض بالحروف، فيصعب أن يكون سهوًا من ورّاق، بل نصّ على هذا الضبط ابن قرقول، وقال: كذا قيده القاضي أبو الفضل[4]. والله أعلم

والمحصّلة أن الرواية للكلمتين على وزن مَفْعَلة؛ كما ذكر القرطبي وغيرُه، وذكر الزركشيّ أنها الرواية كذلك[5]، ويكونون بذا قد تابعوا عبد الغافر على هذا الضبط، مع وجود وجهٍ روائيّ لمُفْعِلة ومُفَعِّلة.

(١) فتح الباري ج٤، ص ٣١٦.

(٢) التنوير شرح الجامع الصغير ج٥، ص ٤٢٩. وبعد وصول الباحث إلى هذا التحليل وجد أن محقِّقَ نسخة المشارق أشار في الهامش إلى أنّ ضبط ممحقة بفتح الميم وكسر الحاء كذا في الأصول لكن صوابه بضم الميم. ج١، ص ٣٧٤.

(٣) التوضيح ج١٤، ص ١٧٩.

(٤) مطالع الأنوار ج٤، ص ١٨.

(٥) نقله: الصنعانيّ، التنوير، ج٥، ص ٤٢٩.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات:

■ **أولًا: النتائج:**

١- عند تعارض الضبط اللغويّ مع الضبط الروائيّ يجب الصيرورة إلى الرواية؛ لأنّها الأصل في نقل الحديث الشريف، ويقوى ذلك عندما يكون للرواية المختلف في لغتها وجهٌ في اللغة.

٢- الأرجح في مُؤْخِرة أنها على مُفْعِلة -وهو ما وافق فيه عبد الغافر جمهور المحدّثين-، ويجوز أن تكون على مُؤَخّرة لكنها رواية تالية غير مشهورة، بل يُحتمل أن تكون رواية، وما سوى ذلك من ضبطٍ فهو من الاحتمالات اللغويّة. وهذا يؤكد أنها مقدمة على (آخرة) وإن جعلها اللغويّون أفصحَ عندهم.

٣- الرواية في (مَنْفَقَة - مَمْحَقة) على وزن مَفْعَل، وهو ما وافق فيه عبد الغافر جمهور المحدّثين، مع وجود وجهٍ روائيّ لمُفْعِلة ومُفَعِّلة.

٤- ما توصّلنا إليه يؤكد دقة عبد الغافر، وأنّ كونه أحد رواة مسلم عن الجلوديّ جعله في الدرجة العليا من الأصحيّة، كما أنّ مفهمه ومجمع غرائبه يؤكد تفنّنه وتقدّمه في هذا الجانب ولا ريب.

■ **ثانيًا: التوصيات:**

١- عدمُ الاستهانة في قراءة الأحاديث من الأصول، وينبغي أن يقرأها القرَأة على الشيوخ أو يستعينوا بالشروح التي تضبط بالحرف؛ حتى لا تزل الألسنة فتتحرّف المعاني والمقاصد اللغوية.

٢- يجب أن تضمّن الكتب الحديثية هوامش أو حواشيَ تقيد ضبطَ الكلمات المختلف فيها بالحروف نقلًا من تلك الشروح؛ زيادةً في مستوى الأمان من الخطأ أو السهو البشريّ المحتمل في مثل هذه المسائل.

مراجع البحث:

- ابن الأثير، علي بن محمد. أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٤م.

- ابن الأثير، المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، د.ط، بيروت: المكتبة العلمية، ١٩٧٩م.

- الأنصاريّ، زكريا بن محمد، منحة الباري، ط١، الرياض مكتبة الرشد، ٢٠٠٥م.

- البخاريّ، محمد بن إسماعيل، الصحيح، تحقيق: عبد السلام علوش، ط ٢، الرياض مكتبة الرشد، ٢٠٠٦م.

- البرماويّ، شمس الدين، اللامع الصبيح، ط ١، سوريا: دار النوادر، ٢٠١٢م.

- البطليوسيّ، ابن السِّيد، مشكلات الموطأ، ط١، بيروت: دار ابن حزم، ٢٠٠٠م.

- التُّورِبِشْتِي، فضل الله بن حسن، الميسر في شرح مصابيح السنة، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط٢، الرياض: مكتبة نزار الباز، ٢٠٠٨م.

- ثعلب، أحمد بن يحيى، الفصيح، دار المعارف، د.ط، د.ت.

- الجرجانيّ، علي بن محمد، التعريفات، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣م.

- الجوهريّ، إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق: أحمد عطار، ط٤. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، الجرح والتعديل، تحقيق: المعلمي اليماني، ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٥٢م.

- ابن حبان، محمد البستيّ، الثقات، ط١، الهند: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ١٩٧٣م.

- ابن حجر، أحمد العسقلانيّ، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، ط١، سوريا:

دار الرشيد، ١٩٨٦م.

- ابن حجر، أحمد العسقلانيّ، تهذيب التهذيب، ط١، الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٥هـ.

- ابن حجر، أحمد العسقلانيّ، فتح الباري، د.ط، بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ.

- ابن حجر، أحمد العسقلانيّ، لسان الميزان، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط١، دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢م.

- الحمويّ، ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.

- الخضراويّ، ابن هشام، المفصح المفهِم، ط١، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠م.

- ابن دُرُسْتَوَيْه، عبد الله بن جعفر، تصحيح الفصيح وشرحه، د.ط، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٩٨م.

- الدماميني، بدر الدين، مصابيح الجامع، ط١، سوريا: دار النوادر، ٢٠٠٩م.

- الدِّهلوي، عبد الحقّ، لمعات التنقيح، ط١، دمشق: دار النوادر، ٢٠١٤م.

- الذهبيّ، شمس الدين محمد، تاريخ الإسلام، تحقيق: بشار معروف، ط١. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م.

- الذهبيّ، شمس الدين محمد، ديوان الضعفاء، تحقيق: حماد الأنصاري، ط١، مكة: مكتبة النهضة الحديثة، ١٩٦٧م.

- الذهبيّ، شمس الدين محمد، سير أعلام النبلاء، د.ط، القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٦م.

- الذهبيّ، شمس الدين محمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة وأحمد الخطيب، ط١، جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، ١٩٩٢م.

– الذهبيّ، شمس الدين محمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي البجاوي، ط١، بيروت: دار المعرفة، ١٩٦٣م.

– ابن رسلان، شهاب الدين، شرح سنن أبي داود، ط١، مصر: دار الفلاح، ٢٠١٦م.

– الركبيّ، بطال، النظم المستعذب، تحقيق: مصطفى سالم، د.ط، السعودية: المكتبة التجارية، ١٩٩١م.

– الرُّوياني، محمد بن هارون، المسند تحقيق: أيمن أبو يماني). ط١. القاهرة: مؤسسة قرطبة، ١٤١٦هـ.

– الزَّبيدي، محمّد بن مرتضى، تاج العروس. ط١. الكويت: دار الهداية، ١٩٦٥م.

– الزركشيّ، بدر الدين، التنقيح، د.ط، السعودية: كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ.

– الزين الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، ط٥، بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٩م.

– السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، ط٢، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ.

– السرقسطيّ، قاسم بن ثابت، الدلائل في غريب الحديث، تحقيق: محمد القناص، ط١. الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١م.

– ابن سعد، محمد، الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عطا، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م.

– ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق: محمد مرعب، ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٢م.

– السمعانيّ، عبد الكريم بن محمد، التحبير في المعجم الكبير، تحقيق: منيرة سالم، ط١، بغداد: رئاسة ديوان الأوقاف، ١٩٧٥م.

- السنديّ، نور الدين، حاشيته على سنن النسائي، ط٢، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٩٨٦م.

- السنديّ، نور الدين، فتح الودود في شرح سنن أبي داود، ط١، مصر: مكتبة لينة، ٢٠١٠م.

- ابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

- ابن سِيده، علي بن إسماعيل، المخصص، تحقيق: خليل جفال، ط١. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٦م.

- السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن، التوشيح، ط١، الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٨م.

- السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن، حاشيته السندي على سنن النسائي. ط٢. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.. ١٩٨٦م.

- السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج تحقيق: أبو إسحاق الحويني، ط١، السعودية: دار ابن عفان، ١٩٩٦م.

- السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن، مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود، ط١، بيروت: دار ابن حزم، ٢٠١٢م.

- الصريفيني، إبراهيم بن محمد، المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، تحقيق: خالد حيدر، د.ط، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.

- الصفديّ، صلاح الدين، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تحقيق: السيد الشرقاوي، ط١. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٧م.

- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق: موفق عبد القادر، ط٢، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ.

- الصنعانيّ، الأمير محمد بن إسماعيل، التنوير شرح الجامع الصغير، تحقيق: محمَّد

إبراهيم، ط١، الرياض: مكتبة دار السلام، ٢٠١١م.

- الطيبيّ، شرف الدين الحسين، شرح مشكاة المصابيح، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، الرياض: مكتبة نزار الباز، ١٩٩٧م.

- ابن عباد، إسماعيل، المحيط في اللغة، ط١، بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٤م.

- ابن عبد البر، يوسف، الاستيعاب، تحقيق: علي البجاوي، ط١، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٢م.

- ابن عديّ، أبو أحمد عبد الله، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م.

- ابن العربيّ، محمد بن عبد الله، المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، ط١، بيروت: دَار الغَرب الإسلامي، ٢٠٠٧م.

- العينيّ، بدر الدين محمود، عمدة القاري، د ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.

- ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، د.ط، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م.

- الفارسيّ، عبد الغافر بن إسماعيل، المفهِم لصحيح مسلم، تحقيق: مشهور الحرازي، ط١، الكويت: أسفار، ٢٠٢٠م.

- الفراهيديّ، الخليل، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د.ط، مصر: دار ومكتبة الهلال، د.ت.

- الفيروزابادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة، د.ت.

- الفيوميّ، أحمد بن محمد، المصباح المنير، ط١، بيروت: المكتبة العلمية، د.ت.

- القاري، الملا علي، مرقاة المفاتيح، ط١، بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٢م.

- ابن قتيبة، محمد عبد الله الدينوريّ، أدب الكاتب، ط٤، مصر: المكتبة التجارية، ١٩٦٣م.

- ابن قتيبة، محمد عبد الله الدينوريّ، الجراثيم، تحقيق: محمد الحميدي، د.ط، دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٧م.

- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدينوريّ، غريب الحديث، تحقيق: عبد الله الجبوري، ط١، بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ.

- القرطبيّ، أبو العباس، المفهِم لما أشكل من تلخيص مسلم، ط١، دمشق: دار ابن كثير، ١٩٩٦م.

- ابن قرقول، إبراهيم، مطالع الأنوار، ط١، قطر: وزارة الأوقاف، ٢٠١٢م.

- القسطلّاني، أحمد بن محمد، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ط٧، مصر: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣٢٣هـ.

- الكرمانيّ، حمد بن يوسف، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، تحقيق: محمد عبد اللطيف، ط٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٨١م.

- الكورانيّ، أحمد بن إسماعيل، الكوثر الجاري، تحقيق: أحمد عناية، ط١، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ٢٠٠٨م.

- المدينيّ، محمد بن عمر، المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، ط١، السعودية: دار المدني، ١٩٨٦م.

- ابن المُرَحَّل، مالك بن عبد الرحمن، متن موطأة الفصيح، ط١، الرياض: دار الذخائر، ٢٠٠٣م.

- المزيّ، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال تحقيق: بشار معروف، ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م.

- مسلم، ابن الحجاج النيسابوري، الصحيح تحقيق: أبي صهيب الكرمي، د.ط،

الرياض: بيت الأفكار الدولية، ١٩٩٨م.

– المطرزيّ، ناصر الدين، المغرب في ترتيب المعرب، ط١، حلب: مكتبة أسامة بن زيد، ١٩٧٩م.

– مغلطاي، ابن قليج، إكمال تهذيب الكمال تحقيق: عادل محمد وأسامة إبراهيم، ط١، مصر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ٢٠٠١م.

– ابن مكيّ، عمر بن خلف الصقليّ، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، تحقيق: مصطفى عطا، ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م.

– ابن الملقن، سراج الدين عمر، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ط١، دمشق: دار النوادر، ٢٠٠٨م.

– ابن المَلك، محمد بن عز الدين، شرح مصابيح السنة، ط١، إدارة الثقافة الإسلامية، ٢٠١٢م.

– المناويّ، عبد الرؤوف بن علي، التيسير بشرح الجامع الصغير، ط٣، الرياض: مكتبة الإمام الشافعي، ١٩٨٨م.

– المناويّ، صدر الدين محمد بن إبراهيم، كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح، تحقيق: مُحمَّد إبْرَاهِيم، ط١، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٤م.

– النوويّ، يحيى بن شرف الدين، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط٢، بيروت: دار إحياء التراث العربي.. ١٣٩٢هـ

– اليحصبيّ، القاضي عياض، مشارق الأنوار، د ط، المكتبة العتيقة ودار التراث، د.ت.

– اليحصبيّ، القاضي عياض، إكمال المعلِم، تحقيق: يحْيَى إِسْمَاعِيل، ط١، مصر: دار الوفاء، ١٩٩٨م.

– اليفرنيّ، محمد بن عبد الحق، الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠١م.

كلية العلوم الشرعية

الرقـــم الدولـــي (ISSN)
print: 2790-024X
Online: 2790-0258

جميع الحقوق محفوظة